مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9710

الأربعاء، 21 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كابا	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هيونوو تشو
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

الخطة الجديدة للسلام – معالجة الجوانب العالمية والإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات

رسالتان متطابقتان مؤرختان 30 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/581)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

الخطة الجديدة للسلام – معالجة الجوانب العالمية والإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات

رسالتان متطابقتان مؤرختان 30 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/581)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بوروندي، بولندا، تايلند، تركيا، تيمور – ليشتي، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، زمبابوي، سانت كيتس ونيفس، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هولندا، اليونان.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إليزابيث سبيهار، الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد بانكولي أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ السيدة حواء ساماي، الأمينة التنفيذية للجنة المستقلة للسلام والتماسك الوطني؛ والسيد أرنو ديكارد، المدير التنفيذي لمنظمة المتطوعين من أجل تنمية هايتي.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة كل من، سعادة السيد ستافروس لامبرينيدس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد حبيب الرحمن ميار، نائب الأمين العام لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/581، التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين 30 تموز/يوليه 2024 موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة، يحيل بهما مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سبيهار.

السيدة سبيهار (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة سيراليون لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى حول موضوع "بناء السلام والحفاظ على السلام: الخطة الجديدة للسلام – معالجة الجوانب العالمية والإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات".

السلام هو الهدف الأساسي للأمم المتحدة. إن بناء السلام والحفاظ عليه أمر أساسي لعمل مجلس الأمن والمنظمة. ومع ذلك، فإن عدد النزاعات عند أعلى مستوياته منذ عقود، مما يتسبب في معاناة لا يمكن تصورها، ويدمر الاقتصادات ويسلب المجتمعات مستقبلها. وكما هو مبين في موجز السياسات الذي أعده الأمين العام بعنوان "خطة جديدة للسلام"، فإن إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام يمكن أن يسهم في عكس هذه الاتجاهات، ويوفر الفرص للمتضررين من العنف ويقلل من التكاليف البشرية والاقتصادية للحرب. وتوفر الخطة الجديدة للسلام للدول الأعضاء خريطة طريق لتحقيق ذلك، تستند إلى إعادة بناء الثقة فيما بين الدول، وكذلك داخل كل واحدة منها، وترتكز على مبادئ العالمية والتضامن.

وأود أن أناقش هذا الصباح بإيجاز كيف يمكننا الاستثمار في ثلاثة مجالات رئيسية محددة في الخطة الجديدة للسلام للنهوض بالمنع وبناء السلام، تحقيقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة، مع التركيز أولاً على

تعزيز ودعم جهود المنع وبناء السلام الطوعية والشمولية والمملوكة والموجهة وطنياً وتعزيز البنية التحتية الوطنية للسلام؛ وثانيًا، ضمان الاتساق واتباع نهج شامل إزاء المنع والحفاظ على السلام؛ وثالثاً، تعزيز الشراكات المهمة وزيادة الموارد المتاحة للمنع وبناء السلام.

فيما يتعلق بتعزيز ودعم جهود المنع وبناء السلام الطوعية والشمولية والمملوكة والموجهة وطنياً وتعزيز البنية التحتية الوطنية للسلام، أود أن أذكر أن الخطة الجديدة للسلام اقترحت تحولاً نموذجياً في مجال المنع استناداً إلى مبدأين أساسيين: أولاً، فكرة أن المنع يجب أن يكون عالميا، وأنه لا يوجد بلد محصن من مسببات النزاع والعنف؛ وثانيًا، الاعتراف بأن تركيزنا يجب أن ينصب على العمل الوطني والأولويات الوطنية.

يمكن أن يوفر وضع استراتيجيات وطنية طوعية من جانب الدول الأعضاء زخما سياسيا مهما لهذا النهج الجديد إزاء منع نشوب النزاعات. ويمكن أن تساعد هذه الاستراتيجيات على حشد مختلف الأطراف المعنية الوطنية – الحكومات والمجتمع المدني – حول أولويات مشتركة، مما يساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي والبنية التحتية الوطنية للسلام. وعلى النحو المبين في الخطة الجديدة للسلام، يمكن أن يكون وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية طوعية لمنع نشوب النزاعات ونهج لبناء السلام أساسين مهمين لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام بصفة عامة.

أما من حيث "كيفية القيام بذلك"، فرغم أن كل حالة يجب تكون محددة السياق، فإن الأمثلة الناجحة أعطت الأولوية لنهج الحوكمة الذي يركز على الإنسان وعلى المساواة في الحصول على الخدمات والفرص، وتعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات قوية للدولة تلبي احتياجات الناس وتطلعاتهم. وتنطوي البنية التحتية الوطنية الفعالة للسلام إنشاء مؤسسات وعمليات وسياسات، ليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستويات المحلية أيضاً، تعزز الحوار السياسي والاجتماعي، وتتيح سبل الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للنزاعات وتفضل التشاور وبناء التوافق في الآراء لتسوية الخلافات.

إن منظومة الأمم المتحدة، بما لها من خبرة وأدوات وشبكات فريدة، على استعداد لدعم الدول الأعضاء في مساعيها لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتشدد الخطة الجديدة للسلام على المسؤولية الوطنية باعتبارها مبدأ توجيهيا لضمان فعالية الجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتؤكد أيضا على ضرورة مراعاة مختلف أصوات واحتياجات جميع شرائح المجتمع وكفالة مشاركتها، بما يمكن أن يساعد في تعزيز استدامة السلام. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى مثلا، دعم صندوق بناء السلام برامج لتعزيز وسيطات المجتمع المحلي، مما يساعد على منع نشوب النزاعات واستدامة السلام على مستوى المجتمع المحلي، دعما لأهداف السلام الأوسع في البلد.

فيما يتعلق بضمان الاتساق واتباع نهج شامل لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، فإن الخطة الجديدة للسلام لا تشدد على ضرورة معالجة أعراض العنف والنزاع فحسب بل أسبابهما الجذرية أيضا. وأفضل سبيل لمنع المجتمعات من الانزلاق إلى الأزمات هو ضمان قدرتها على الصمود عن طريق الاستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة والحوكمة الشاملة. ولهذا السبب، تدعو الخطة الجديدة للسلام إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتصدي لعدم المساواة والتهميش والإقصاء.

وفي الأمم المتحدة، أرست إصلاحات الأمين العام لعام 2019 الأساس لمنظومة إنمائية وركيزة للسلام والأمن أكثر تماسكا، حيث تساعد كيانات بناء السلام، مثل مكتب دعم بناء السلام، في توثيق ربط آليات الركيزة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها على نحو استباقي بالعمل الوقائي الهيكلي الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأتاحت بنية بناء السلام فرصاً مهمة للعاملين في المجال الإنساني والزملاء في مجال التنمية والجهات الفاعلة في مجال السلام للتعاون بشكل أوثق، وفي إطار التكامل، وتسخير ميزاتهم النسبية للمساهمة في بناء سلام مستدام.

ولدى تعزيز نهج شامل إزاء منع نشوب النزاعات وبناء السلام، تشدد الخطة الجديدة للسلام على ضرورة التصدي للتهديدات عبر

الوطنية والعابرة للحدود التي يمكن أن تؤثر في كثير من الأحيان على الجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات بل وتعرقلها، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب.

وفيما يتعلق بتعزيز الشراكات الحاسمة وإتاحة مزيد من الموارد لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، فإن الشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية تزداد من حيث أهميتها ونطاقها، بل إن تعقيد مشهد النزاعات يتطلب منا البحث عن جميع الأدوات المتاحة واستخدامها لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. والترتيبات الإقليمية غنية بصفة خاصة من حيث مجموعة الآليات والعمليات التي تتيحها لمواجهة التحديات في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها، والتي يمكن تسخيرها بفعالية عندما تتوافر القدرة والإرادة السياسية على نحو كاف. فالتفاعلات المنتظمة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، والشراكة المماثلة بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن، التي تكملها زيادة الجهود المشتركة والدعم المتبادل بين الأمانتين والمنظومتين، تفاعلات واعدة، ويمكن بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بالمتابعة الملموسة للاجتماعات وتتبع نتائج هذه التفاعلات المهمة.

وعند مناقشة منع نشوب النزاعات وبناء السلام، يكتسي الالتزام السياسي والشراكات المناسبة أهمية أساسية، ولكن توفير الموارد سيكون دائما أمرا أساسيا أيضا. فتمويل بناء السلام هو ما يترجم الالتزام والاستراتيجيات إلى أثر على أرض الواقع. ومما يثير القلق أن نرى الاستثمارات في مجال السلام ومنع نشوب النزاعات تتناقص باطراد بينما يتزايد الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم. وهذه الاستثمارات لا تمثل الآن سوى جزء ضئيل من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، أي 10 في المائة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2023، وهو أدنى مستوى قياسي لها منذ 15 عاما. وفي الوقت نفسه، بينت البحوث، في العام الماضي فقط، أن العنف يكلف العالم حوالي 20 تريليون دولار، أي 13,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم.

وفيما يتعلق بتقاطع الشراكات والتمويل، يتعين علينا أيضاً أن نواصل استكشاف العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في سياق منع نشوب النزاعات وبناء السلام. فلا من بد من هذه الشراكات مع جميع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، من البنك الدولي إلى مصارف التنمية الإقليمية، لضمان مساهمة الاستثمارات الإنمائية في تحقيق السلام الدائم. وقد قطعنا شوطا جبارا في الشراكات مع البنك الدولي. ونأمل أن نرى تجديدا قويا لأموال المؤسسة الدولية للتنمية هذا العام، بما في ذلك مظروفها الخاص بالتصدي للهشاشة، للسماح باستمرار هذا العمل. واستشرافا للمستقبل، هناك ممارسات جيدة مستمدة من الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في مختلف حالات النزاع وما بعد النزاع يمكن أن تشكل أساساً لشراكة منهجية واستراتيجية على نحو أكبر. كما أن توسيع نطاق مصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف يمكن أن يتيح فرصاً جديدة للتعاون، من خلال إتاحة موارد ميسَرة الشروط في السياقات ذات الصلة يمكن توجيهها لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. وأخيراً، نحتاج إلى إيجاد مزيد من السبل لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات بطريقة مؤاتية لتحقيق السلام، وقد قطعت الأمم المتحدة بعض الخطوات في هذا الاتجاه.

إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام يمكن أن يكسر حلقة العنف ويرسي الأسس لضمان إمكانية تحقيق التنمية المستدامة للجميع. ويمكن للأمم المتحدة، بأدواتها وخبراتها وشبكاتها الفريدة، أن تؤدي دورا محوريا في دعم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام على الصعيد العالمي. ومن الأهمية بمكان، في ظل تزايد الاستقطاب، تعزيز هذه الأدوات لتحقيق هذه المهمة. ولدى لجنة بناء السلام إمكانات غير مستغلة تتيح لها أن تكون بمثابة منتدى تتناول فيه الدول الأعضاء الجهود الهيكلية الطويلة الأجل لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتمثل اللجنة، بتركيزها القوي على المسؤولية الوطنية وولايتها لمعالجة المسائل المطروحة فيما بين السلام والتنمية، الهيئة المثالية لدعم الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ولتعزيز فعالية لجنة بناء السلام، من الأهمية بمكان أن تقيم هذه الهيئة علاقة أكثر استراتيجية ومنهجية مع المؤسسات المالية الدولية

ومصارف التنمية الإقليمية من أجل مواءمة أدوات التمويل بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية في مجال بناء السلام. وبذلك ستتمكن اللجنة من الوفاء بولايتها الأساسية وهي المساعدة في حشد الموارد لبناء السلام. وهناك معالم بارزة في المستقبل يمكن أن تحول هذه الرؤية السياسية إلى عمل وأثر ملموسين، مثل الميثاق من أجل المستقبل، واجتماع لجنة بناء السلام على المستوى الوزاري لعام 2024، واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025.

ولأعضاء المجلس صوت رائد في هذه العمليات والمنتديات وفي دفعنا للانتقال من "ماذا نفعل" لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام إلى "كيفية القيام بذلك" بغية التنفيذ الملموس. وأناشد قيادة أعضاء المجلس أن تكفل أن نغتنم هذه الفرص بشكل جماعي لمواجهة التحديات المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سبيهار على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أديوي.

السيد أديوي (*تكلم بالإنكليزية*): يعتبر الاتحاد الأفريقي الخطة الجديدة للسلام خطة رئيسية حاسمة لإعادة تقويم الهيكل العالمي للسلام والأمن، مع التركيز بشكل أكبر على منع نشوب النزاعات. ويتماشى ذلك مع أهداف التنمية المستدامة، والتطلعات المبينة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ومشروع إسكات البنادق الرائد، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لإيجاد فرص العمل وتعزيز الأعمال التجارية.

وتكمن في صميم أنشطة الدعوة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي الحاجة الملحة إلى تجديد تعددية الأطراف التي تجسد الترابط بين قيمنا ومبادئنا العالمية وتضامننا وتنوعنا الثري وفرصنا وجهودنا لمواجهة التحديات المشتركة، إلى جانب نظام حوكمة متعدد المستويات يعطي الأولوية للحوكمة المحلية والمجتمعية والوطنية والقدرة المؤسسية على الصمود.

ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يدمج أصوات جميع المناطق، لا سيما أصوات بلدان الجنوب، بما في ذلك أفريقيا، من أجل ضمان إعادة تشكيل الإطار الدولي للسلام والأمن ليكون شاملاً وفعالاً. ولذلك أود، بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن أشيد بالأمين العام لنصرته المستمرة للخطة العالمية الجديدة المقنعة بشأن السلام، وبسيراليون لوضع هذا الموضوع في مقدمة اهتماماتها.

وفيما يتعلق بالديمقراطية والانتخابات والحوكمة، فإن نهج الاتحاد الأفريقي يقوم على العلاقة بين السلام والأمن والحوكمة والتنمية. وفي هذا الإطار، ندعم الهيئات الإقليمية الأفريقية والدول الأعضاء من خلال توطيد الديمقراطية وبناء المؤسسات وتعزيز القدرة على الصمود والاستفادة من إجراء انتخابات شاملة ونزيهة وسلمية. وتواصل الدول الأعضاء تحليل والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحوكمة وتنفيذه.

وقد أطلقنا أيضا مؤخراً المبادئ والمبادئ التوجيهية لاستخدام وسائط الإعلام الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات في أفريقيا، وهي مساهمة أخرى بالغة الأهمية في تيسير إجراء انتخابات سلمية، وبالتالي منع نشوب النزاعات. وبالمثل، أطلق الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2023، المرفق الأفريقي لدعم عمليات الانتقال الشاملة للجميع كوسيلة للمساعدة في بناء القدرات المؤسسية وتسهيل العودة السريعة إلى النظام الدستوري، وكل ذلك في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا لديها .

وفي سياق الخطة الجديدة للسلام، نرى أيضاً ضرورة التركيز بشكل أكبر على إصلاح قطاع الأمن. وقد ركزت مفوضية الاتحاد الأفريقي عملها في دعم الدول الأعضاء والمجتمعات الإقليمية على ثلاث ركائز: تقديم المساعدة المباشرة للدول التي شرعت في إصلاح قطاع الأمن، وتوفير إنتاج الأدوات المعرفية، وبناء القدرات البشرية والحوار وتهيئة برامج التنسيق اللازمة. كما وضعنا إطار عمل وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمساعدة في تصميم وبناء القدرات المؤسسية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

إن هدفنا من إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع يتمحور حول سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع التي نقحتها حديثا واعتمدتها مؤخراً الجمعية والتي تتميز بإدماج الشباب وحماية الأطفال

والاستدامة البيئية في سبيل مواصلة بناء السلام والنهوض به. إلى جانب ذلك، بادر الاتحاد الأفريقي إلى تنظيم أسبوع التوعية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع كل سنة تحت رعاية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويعمل الآن مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات في القاهرة بكامل طاقته، كما أنشأنا فريقا عاملا يُعنى بتعزيز التركيز المشترك بين الإدارات على بناء السلام، وذلك بالاشتراك مع الهيئة الشقيقة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويواصل فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي دعمه لعملية بناء السلام. إضافة إلى ذلك، حُدد يوم 31 كانون الثاني/يناير من كل عام ليكون يوم أفريقيا للسلام والمصالحة.

ولا يمكننا منع نشوب النزاعات على النحو المطلوب دون التمويل المستدام. ولهذا السبب، فعّل الاتحاد الأفريقي مؤخراً صندوق السلام التابع له الذي أعيد تنشيطه والذي يدعم الآن ثلاثة جوانب هي منع نشوب النزاعات والوساطة والقدرات المؤسسية عند الضرورة وعمليات دعم السلام. ونواصل تعبئة الموارد من الدول الأعضاء من القطاع الخاص لتجديد موارد الصندوق حتى يتمكن الاتحاد الأفريقي من المساهمة أيضا في تمويل جميع عمليات السلام التي يقوم بها، ولا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، تمويلا مستداما تقوده أفريقيا وتملك زمامه.

ومن المهم أيضًا التأكيد على أننا نحرص على اتباع نهج منسق قائم على المعرفة يستند إلى التواصل مع آلياتنا ومجتمعاتنا الاقتصادية الإقليمية تحت مظلة التبادل المعرفي الأقاليمي بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وانخرطنا أيضا مع شبكة من مراكز التفكير ومنصة للمجتمع المدني لمواصلة تغطية المجالات البالغة الأهمية المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن. وستساعد الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى الفاعلة عالميا على تعزيز التضامن العالمي وتعددية الأطراف.

في الختام، أود أن أشدد على التوصيات التالية: من الأهمية بمكان بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء وقدرتها على الصمود في المجتمعات المحلية والحدودية، إلى جانب إعطاء الأولوية للمؤسسات الوطنية والتقليدية المعنية بالسلام. ومن الضروري أيضًا الاستثمار في التعليم الجيد الشامل للجميع والمتاح للمجتمعات المحرومة في المناطق الريفية والحضرية. ومن المهم إيجاد مزيد من فرص الرقمنة والاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي وهياكل السلام في التدريب الذي يدعم الشباب والمتضررين الكُثر من النزاعات من أجل تحسين عملية منع نشوب النزاعات.

ويشكل مركز إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات في القاهرة عامل تغيير ونعتقد أن الاتحاد الأفريقي سيواصل العمل معه بوصفه مركزا للتفكير والعمل. ومن الضروري أثناء عملنا معا التأكيد أيضًا على أن احترامنا لسيادة الدول الأعضاء وتراثها في حوار الحضارات وتعددية الأطراف سيكون قائمًا على التضامن المتبادل وتقاسم الأعباء المتفاوت. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأفريقي لا يزال ملتزماً بالخطة الجديدة للسلام، مدفوعاً بهيكلية جديدة تعطي الأولوية للإنذار والاستجابة المبكرين ومنع نشوب النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أديوي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ساماي.

السيدة ساماي (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأعرب عن تقديري وإشادتي بقيادة بلدكم لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، بتفانٍ وجهد كان لهما دور فعال في النهوض ببرامج المجلس في مجالي بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن اليوم لأشارككم مسيرة سيراليون الرائعة من النزاع إلى السلام، ومن الاضطراب إلى الاستقرار، ومن التخلف إلى التنمية – وهي قصة تمثل منارة للأمل وشاهداً على قوة الالتزام والحوار وبناء السلام الشامل للجميع. وتؤكد تجربتنا على أهمية بناء السلام الشامل للجميع، وتلهمنا جميعًا كي نتبع نُهُجا مماثلة في ما نبذله من جهود لبناء السلام. وسيراليون مثال رائع على نجاح عملية الانتقال في مرحلة ما بعد النزاع، إذ تحتفل بمرور 22 عاماً على انتهاء الحرب الأهلية الوحشية في البلد في عام 2002.

ويُظهر التقدم الذي أحرزه البلد، والذي فاق بكثير التوقعات، بما في ذلك توقعات المجتمع الدولي، فعالية جهود بناء السلام التي بذلها البلد ويقدم مجموعة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة القيمة كي تستفيد منها المناطق الأخرى المتضررة من النزاع. ويظهر هذا التحول، المدفوع بالإرادة السياسية القوية والالتزام المجتمعي واستراتيجيات بناء السلام المبتكرة، أن حتى أكثر الدول تعرضا للدمار يمكن أن تنهض من جديد من خلال تضافر الجهود، بما في ذلك الدعم الذي لا يقدر بثمن من المجتمع الدولي.

وإحدى الركائز الأساسية لنجاح بناء السلام في سيراليون هي الإرادة السياسية الثابتة والتزام جميع الأطراف بالحوار. وقد أدى هذا التفاني في تحقيق حوار حاسم إلى إرساء أساس قوي للسلام والمصالحة المستدامين. وبشكل ملموس، فمنذ إبرام اتفاق أبيدجان للسلام إلى اتفاقي لومي وأبوجا للسلام، ومؤتمرات بنتوماني الداخلية واتفاق الوحدة الوطنية الأخير، أظهرت سيراليون التزاماً ثابتاً بالحوار لحل النزاعات والخلافات.

وكان إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في تموز/يوليه 2002 أمراً محوريًا في تلك المسيرة. وقد أدت اللجنة، بدعم من المجتمع المدني وبقيادة نسائية كبيرة، دوراً حاسمًا في تحديد الأسباب الجذرية للحرب والتوصية بإصلاحات شاملة ومنهجية. وقد أكد تقرير اللجنة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2004 على الحاجة إلى تغييرات هيكلية وشجع على الحوار على جميع المستويات المجتمعية، ورسم مساراً واضحاً لتعافي سيراليون. ولم يكن عمل اللجنة مجرد ضرورة إجرائية بل كان عملية تحويلية عميقة ضمدت جراح الحرب من خلال كشف الحقيقة والمساءلة والتوصيات بإصلاحات منهجية. وقد أبرزت الطبيعة التحويلية لعملها عمق عملية التعافي ومرونة شعب سيراليون. وكانت مشاركة المرأة في تلك العملية جديرة بالثناء بشكل خاص، حيث أنها لم تسلط الضوء على الدور الحيوي للنساء والشباب في بناء السلام فحسب، بل ساهمت في تمكينهم أيضاً، مؤكدة على أهمية النُهج الشاملة للجميع لحل النزاعات ومنع نشوب النزاعات.

وكان لتنفيذ توصيات اللجنة دور فعال في تحويل سيراليون إلى دولة مستقرة وسلمية. وشملت الإصلاحات الرئيسية إنشاء لجنتنا الوطنية للشباب، التي عالجت مشكلة ارتفاع عدد المقاتلين السابقين بين الشباب والأطفال، وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان. وأشرفت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي على التعويضات، بينما تصدت لجنة مكافحة الفساد للفساد المنظم. وقد أُنشئ مكتب الأمن القومي لتنسيق الأمن القومي، إلى جانب إصلاحات قطاع العدالة والأمن التي أدت إلى تحديث الشرطة والجيش في سيراليون. وعلاوة على ذلك، كان إنشاء البنية التحتية للسلام وسن تشريعات هامة، بما في ذلك قوانين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الطفل، والعنف الأسري، ومكافحة الفساد، وإلغاء عقوبة الإعدام، من بين أمور أخرى، أمراً محوريًا لتعزيز مجتمع عادل ومنصف. وقد تُوجت هذه الجهود باعتذار رئاسي علني للنساء عن الفظائع التي ارتكبت في زمن الحرب، والاعتراف بمعاناتهن والالتزام بالإصلاحات الجارية. ولم تكن تلك الإصلاحات التشريعية والمؤسسية مجرد شكليات، بل جسدت التزامًا راسخًا ببناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان ويعزز المساواة بين الجنسين ويضمن العدالة والأمن لجميع مواطنيه.

وفي عام 2020، أنشأت سيراليون لجنة مستقلة للسلام والتلاحم الوطني، أو لجنة السلام، في إطار الجهود الأوسع نطاقًا لمنع نشوب النزاعات وإدارتها والتخفيف من حدتها. ويشكل هذا الإجراء السياسي جزءًا من تنفيذ غاية الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في بناء مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد، ويستجيب لدعوة الأمين العام في خطته الجديدة للسلام من أجل منع نشوب النزاعات على الصعيد الوطني. إن القيادة الفريدة من نوعها التي تتسمك بها اللجنة، بوجود امرأة على رأسها وتمثيل نسائي كبير بين موظفيها ومجلس إدارتها، يؤكد الدور الحيوي للمرأة في الجهود الوطنية لبناء السلام. وتركز خطتها الاستراتيجية التي تمتد لثلاث سنوات على نهج يركز على الناس ويتولى فيه المجتمع المحلي المسؤولية والقيادة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية، بمن في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون والمجتمع المدني والنساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، فضلاً عن الأجهزة الأمنية.

وقد شكّل إنشاء لجنة السلام تطوراً هاماً في هيكلية بناء السلام في سيراليون وتجسيداً لمبادئ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويهدف النهج الشامل والجامع الذي تتبعه اللجنة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبناء سلام مستدام من خلال عمليات تشاركية شاملة للجميع. ومن خلال إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية، تضمن اللجنة أن تكون جهود بناء السلام متأصلة في واقع واحتياجات المجتمعات المحلية في البلد.

وقد قطعت لجنة السلام أشواطاً كبيرة في إنشاء تحالفات السلام على مستوى المقاطعات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وإنشاء آليات الإنذار المبكر والاستجابة في جميع مقاطعات سيراليون الست عشرة. وتشمل هذه المبادرات مراقبي السلام والوسطاء وتعطي الأولوية للتوازن بين الجنسين واستيعاب الجميع. كما أنشأت اللجنة أيضاً غرفة عمليات للإنذار المبكر والاستجابة بوجود مركز اتصال تديره شابات وهو نظام قاري وإقليمي في آن واحد، حيث أنه متكامل مع نظامي الاتحاد الأفريقي وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة.

وقد نجحت جهود الدبلوماسية الوقائية التي تبذلها اللجنة في حل النزاعات بين الأطراف وداخلها وحل نزاعات مجتمعية أخرى، مما يدل على فعالية الإدارة الاستباقية. وإنشاء هذه الآليات دليل على التزام سيراليون بمنع نشوب النزاعات بشكل استباقي. ولدى تدريب مراقبي السلام والوسطاء وإنشاء نظم للإنذار المبكر والاستجابة، تضمن لجنة السلام تحديد النزاعات المحتملة والتصدي لها قبل أن تتصاعد، و. وهذا النهج لا يمنع العنف فحسب، بل يبني أيضًا قدرة المجتمعات المحلية على إدارة النزاعات بشكل مستقل، مما يعزز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات والتماسك الوطني.

وأحد الدروس المهمة المستفادة من تجربة سيراليون هو أهمية جهود منع نشوب النزاعات التي تملك زمامها وتقودها المجتمعات المحلية، مما يساعد على حل النزاعات قبل تفاقمها. والتدريب على تنمية القدرات أمر ضروري لعمل هياكل السلام بشكل دائم. واتباع منظور استباقي ومراع للمنظور الجنساني وشامل للجميع في مرحلة ما بعد النزاع أمر حيوي لمنع نشوب النزاعات بشكل فعال، كما أن الابتعاد عن السياسة أمر بالغ الأهمية للوصول إلى جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية وبناء الثقة فيما بينها. وقد أثبت التواصل مع الشركاء الوطنيين والدوليين أنه نقطة قوة هامة.

ويجب أن تعترف الحكومات والجهات المانحة بالهياكل الأساسية الوطنية للسلام وتدعمها. والتواصل الفعال أمر بالغ الأهمية في عصر الذكاء الاصطناعي والمعلومات المغلوطة؛ ويجب أن تزيد الجهات المانحة من استثماراتها في مجالات البحوث والتواصل والحوار باعتبارها استراتيجيات حاسمة لمنع نشوب النزاعات.

وتؤكد تجربة سيراليون على أهمية اتباع نُهُج شاملة وجامعة لبناء السلام. وإدماج المنظور الجنساني، وإشراك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على الملكية والمشاركة المحليتين عناصر حاسمة ساهمت في نجاح البلد. وهذه الدروس مجدية لسيراليون وتوفر أفكارا قيمة للبلدان الأخرى الخارجة من النزاعات والبلدان المعرضة للنزاعات.

ولا غنى عن الأمم المتحدة في ضمان تمتع سيراليون بسلام دائم. فقد وفرت الأمم المتحدة من خلال بعثات بناء السلام التابعة لها الأمن والاستقرار الحاسمين خلال الفترة التالية للحرب مباشرة. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي نُشرت من عام 1999 إلى عام 2005 دوراً أساسياً في نزع سلاح المقاتلين وتسهيل عودة اللاجئين ودعم الحكومة في استعادة السلطة وإعادة بناء المؤسسات. والدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، كان ولا يزال عاملاً رئيسياً في نجاح سيراليون في بناء السلام.

وواصلت الأمم المتحدة دعم سيراليون من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وركزت هاتان البعثتان على توطيد السلام ودعم الحوكمة الرشيدة وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت لجنة بناء السلام بنشاط في سيراليون، حيث قدمت

الدعم المالي والتقني لمختلف مبادرات بناء السلام، بما في ذلك عمل لجنة السلام.

إن الإرادة السياسية والالتزام بالسلام من جانب الحكومة أمران أساسيان لنجاح عملية السلام. ويتطلب منع نشوب النزاعات التنفيذ الشامل للاتفاقات والتوصيات بغية تجنب العودة إلى العنف. ومن خلال تشاطر مسيرة سيراليون وما استفادته من دروس، يمكننا تعزيز العناصر الحاسمة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات بصورة فعالة، مع تسليط الضوء على أدوار النساء والشباب في الحفاظ على السلام.

وتقدم مسيرة سيراليون من النزاع إلى السلام خطابا قوياً بشأن القدرة على الصمود والتصميم والقوة التحويلية لبناء السلام الشامل. ويذكرنا التأمل في تجاربها بأن السلام المستدام أمر يمكن تحقيقه من خلال الجهود الجماعية والإرادة السياسية القوية والالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فلنستلهم قصة سيراليون ونسترشد بها في جهودنا لبناء عالم أكثر سلاماً وعدلاً.

وأخيراً، أود أن أثني على رئاسة سيراليون لمجلس الأمن لما أبدته من التزام عميق ببناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ساماي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ديكارد.

السيد ديكارد (*تكلم بالفرنسية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ سيراليون على رئاستها وأن أشكر المجلس على الدعوة التي وجهها إليّ بصفتي المدير التنفيذي لمنظمة التطوع من أجل التنمية في هايتي، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني الهايتية التي توجد في المناطق الجغرافية العشر في البلد وتعمل مع الشباب والنساء ومن أجلهم وتسعى جاهدة إلى إشراك المجتمع المدني في السياسة العامة في هايتي. ويسعدني كثيرا أن أقدم إحاطة إلى المجلس مرة أخرى لأنه في نهاية المطاف استمر في تقبله للكلمات الصادقة لأصحاب التجربة المباشرة المستندة إلى الحالة في الميدان. لذلك، جئت إلى هنا لأعرب عن تضامني مع الجهود الجارية للتعامل مع النزاعات بين الشعوب وبناء السلام في عالم ممزق يخيم عليه شبح الحرب. وتؤدي النزاعات والحروب إلى الهجرة الجماعية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات هائلة متعلقة بحقوق الإنسان والصدامات الثقافية والوئام بين الشعوب. والأنكى من ذلك أن النزاع والحرب يدمران رأس مال البنية التحتية ورأس المال البيئي ورأس المال البشري والاجتماعي.

ويمكننا أن نهيئ أرضية أولية للانطلاق نحو السلام على الصعيد الدولي. وفي هذا الإطار، نحتاج إلى اليقظة والتشاور، وقبل كل شيء، إلى التعاون بين الدول إذا أردنا إقامة حضارة تنعم بالسلام. وفي هذا الصدد، تكتسي الأمم المتحدة أهمية بالغة وتتمتع بوضع مثالي يمكنها من تحفيز الدول وبلورة خطة عالمية للسلام واقتراحها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتقع مسؤولية ذلك على عاتق منظومة الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نحث مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على وضع برامج وأدوات قادرة على المساعدة في منع نشوب أي نوع من النزاعات في مناطق وجودها لضمان التعايش السلمي لشعوبنا. لذلك، يجب أن توحد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قواها لتعزيز خطة السلام على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نؤكد على أهمية العمل على الصعيد المحلي في البلدان التي يعصف بها العنف وتكافح من أجل استعادة السلام. وهذا هو الحال في بلدي، هايتي، حيث أدى تدهور الحالة الأمنية في السنوات الأخيرة إلى عرقلة حركة الناس والسلع والخدمات وبالتالي خفض إمدادات المواد الغذائية، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر حالياً على 50 في المائة السكان. هذا هو بلدي الذي يعاني من العنف المتصاعد، مع حصيلة من القتلى والمختطفين بالآلاف. ففي عام 2023، أودت أعمال العنف وانعدام الأمن بحياة أكثر من 000 4 شخص وأسفرت عن أكثر من 000 3 حالة اختطاف للحصول على فدية. وفي عام 2024، تشهد أعمال العنف تصاعدا، خاصةً في المناطق الحضرية ومقاطعة أرتيبونيت حيث يُصاب أو يُقتل الكثيرون يوميًا. وخلّف العنف العشوائي في هايتي أيضًا عددا كبيرا من النازحين قسريًا يبلغ حاليا حوالي 000 600 شخص. أُجبرت تلك العائلات على الفرار من منازلها وأحيائها التي يعمّها العنف. وفرّ معظمها – 47 في المائة منها – إلى الجنوب وهرب 37 في المائة

منها إلى الغرب للجوء إلى عائلات مضيفة أو الاحتماء في مخيمات مؤقتة لا تتوفر على مرافق الصرف الصحي الكافية ومقامة في مبان عامة أو مدارس أو أي مكان آخر يأويهم من المطر.

وتؤثر تداعيات العنف المستعر في هايتي على جميع الفئات السكانية. ولكن يشكل الأطفال والشباب أكثر الفئات تضرراً بوجه خاص وقد يتضررون بشدة إذا لم يُخطط للاستجابات المناسبة والمبكرة مسبقًا. وفيما يتعلق بالمرأة، فهي الضحية الأكبر للعنف الذي يتخذ كل الأشكال عندما يتعلق الأمر بإذلال المرأة وتدنيس جسدها والمخاطرة بمستقبلها.

وتبدو جمهورية هايتي في خضم كل هذه الصعوبات عازمة على السعي إلى الحد من تصاعد العنف وإعادة إرساء النظام المؤسسي من خلال انتخابات موثوقة وبناء السلام الدائم. ولتحقيق هذه الغاية، أبرمت الجهات الفاعلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اتفاقًا سياسيًا جديدًا، هو اتفاق 3 نيسان/أبريل، أفضى إلى إرساء سلطة تنفيذية يقودها رئيسان وإلى إنشاء حكومة مكلفة بتنفيذ مختلف مشاريع المرحلة الانتقالية بمشاركة ممثلين من مختلف الأطياف السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يقترح المجتمع المدني، في الداخل والشتات على حد سواء، إطار عمل يراعي احتياجات الشباب والنساء من أجل ضمان نجاح المرحلة الانتقالية. ويعكف المجتمع المدني أيضا على تشكيل فريق مساعدة للمرحلة الانتقالية لتقديم الدعم غير المتحزب لجناحي السلطة التنفيذية وتسهيل مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في مسعى مشترك لتحقيق الاستقرار في البلد. وعلاوة على ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز سلطات إنفاذ القوانين، إلى جانب وصول الوحدات الأولية للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني إلى هايتي.

وفي هذه المرحلة، نشجع بقوة سلطات إنفاذ القوانين والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على مواصلة جهودهما المشتركة في استجابة منسقة للاحتياجات الأمنية العاجلة للشعب الهايتي. وعلاوة على ذلك، يوصى في ضوء الحقائق على الأرض بأن تتضمن خطة هايتي للسلام أيضاً برنامجاً للحد من العنف المجتمعي من خلال الحوار الوطني؛ وبرنامجا فعالا للتسريح والتفكيك وإعادة الدمج يستهدف المسؤولين عن أعمال العنف الحالية؛ وبرنامجا يعزز الحقيقة والعدالة؛ وبرنامجا للوقاية وإعادة التأهيل من أجل الفئات المعرضة للتجنيد – الأطفال والشباب والنساء – على أيدي العصابات المسلحة؛ وأخيراً، برنامجا لإدارة الأزمة الإنسانية الحادة في هايتي.

في الختام، أود أن أشكر شركاء هايتي الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على تعاونهم الفعال. وفي هذا الصدد، أرحب على نحو خاص بجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. ويظل دعم هاتين المنظمتين للعمل اليومي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني لتعزيز الحوار والمشاركة والإدارة السليمة ممارسة جيدة للشراكة المبتكرة في تحقيق الأهداف الواردة في خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وأود أيضًا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع الجهات الفاعلة في هايتي التي تجسد المواطَنة الفاعلة على الرغم من خلافاتها وتستلهم من ضرورة حل الخلافات بروح من التوافق والتفاهم المتبادل. وفي هذا الصدد، أشير إلى الذين تُسمَع أصواتهم وكذلك إلى الموجودين في أبعد منطقة في البلد حيث لا يحظون بأي اعتراف على الإطلاق، ولكن عملهم يشكل مصدرا للتوازن. أرفع القبعة لهم جميعاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ديكارد على إحاطته.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطات، السيدة إليزابيث سبيهار، الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد بانكولي أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة حواء ساماي، الأمينة التنفيذية للجنة المستقلة للسلام والتماسك الوطني؛ والسيد أرنو ديكارد، المدير التنفيذي لمنظمة التطوع من أجل التنمية في هايتي، على إحاطاتهم الثاقبة. كما أشكر لجنة بناء السلام على مذكرتها الاستشارية.

بينما أركز في بياني اليوم على المسائل الرئيسية المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام واستدامته، يظل من المهم جدا أن أبدأ بالتشديد على أن عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها لا يزال يشكل عائقاً رئيسياً أمام جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات بصورة مستدامة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وقد ذكر الأمين العام عن حق في موجزه السياساتي عن الخطة الجديدة للسلام ما يلي:

”وتؤدي مظاهر اللامساواة والظلم داخل الدول وفيما بين الدول إلى نشوء مظالم جديدة. فقد خلقت الشك في قدرة الحلول المتعددة الأطراف على تحسين حياة الناس وقوّت النداءات الداعية إلى انتهاج أشكال جديدة من السياسات الانكفائية.“

ولم تكن هذه الكلمات أصدق مما هي عليه الآن.

ونشهد على الصعيد العالمي تصاعدًا مقلقًا في النزاعات وعدم الاستقرار يؤججه تفاعل معقد بين التوترات الجغرافية السياسية والتفاوتات الاقتصادية وتغير المناخ وانتشار الأسلحة. ولا يزال عالمنا على صفيح ساخن نتيجة النزاعات الوطنية والدولية على حد سواء. ونواجه اليوم حالات معقدة تزداد صعوبة حلها على أي دولة بمفردها، انطلاقا من النزاعات الأهلية في أفريقيا ووصولا إلى النزاعات في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. وتستدعي الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه لتحديات ونزاعات القرن الحادي والعشرين حلولاً مدروسة ومتعددة الجوانب.

وتدعو الخطة الجديدة للسلام إلى تجديد تعددية الأطراف وإعادة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نضمن تجهيز المؤسسات العالمية تجهيزا كافيا لمواجهة تلك التحديات، مع التركيز على الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام الرادعة وجهود بناء السلام المستدامة. إن قراري الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة 262/70) ومجلس الأمن (قرار مجلس الأمن 2282 (2016)) بشأن الحفاظ على السلام اللذين اتُخذا في عام 2016 قد أتاحا فرصة لمنظومة الأمم المتحدة لإعادة التفكير في كيفية منع نشوب النزاعات العنيفة والتصدي لها بطريقة أكثر اكتمالا وشمولا، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية واستخدام نهج قائم على ثلاث ركائز تتمثل في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولذلك، فإن الفرصة سانحة أمام الأمم المتحدة لتحديث مجموعة أدواتها الوقائية من خلال مبادرات مثل خطة الأمين العام الجديدة للسلام والميثاق من أجل المستقبل المرتقب والاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام.

ومنذ نهاية الحروب العالمية الكبرى، وفرت تعددية الأطراف وسيلة فعالة لمعالجة النزاعات العالمية والإقليمية والوطنية. ولكننا نقف اليوم في منعطف يمكن إما أن يؤدي إلى التصميم بقوة ونشاط على الاستفادة من المكاسب التي حققتها تعددية الأطراف أو أن يدفعنا إلى نقطة اللاعودة غير المجدية حيث تعمّق السياسات الانعزالية الهوة بين الدول والشعوب وتعيق قدرتنا على حماية أنفسنا وبعضنا البعض من دمار لا رجعة فيه.

ويجب ألا نكون الجيل الذي سيحمّله التاريخ تبعات تدمير الكوكب. إننا مدينون لأطفالنا ولأطفالهم بأن نترك وراءنا إرثًا من النمو والأمل في أنفسهم وفي بعضهم البعض. لذلك، يتعيّن على جيلنا أن يجد حلولاً للتحديات التي تؤثر على البشرية وأن ينهي معاناة بلايين البشر وأن يضع حدًا للفقر والأمراض بل والحروب. وكما صاغ ذلك نيلسون مانديلا ببراعة قائلاً:

”فيما كان من المتوقع أن يدمر بعضنا بعضاً [...] بشكل جماعي [...]، يجب علينا كشعب [أن نختار] طريق التفاوض والتسوية والحل السلمي“.

وفي هذا الصدد، توفر خطة الأمين العام الجديدة للسلام مخططات لجيلنا لترك إرث ناجح. ويجب أن تستمر المبادئ التوجيهية المتمثلة في الثقة والتضامن والطابع العالمي في توجيهنا خلال هذه الأوقات الهشة. إن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وسيادة الدول وسلامة أراضيها والتسوية السلمية للنزاعات يجب أن تظل ذات أهمية قصوى. ويجب أن تكون الدبلوماسية هي البلسم الذي نصلح به جميع النزاعات، على أن تكون الوقاية هي المفتاح. ويجب أن نعزز الملكية الوطنية لجميع الاستراتيجيات والإجراءات التي يجب أن يكون محورها

الناس، مع إعطاء الأولوية لأصوات الشباب والنساء. علاوة على ذلك، بات من الأهمية بمكان أن نركز على النهوض باقتصادات أقل البلدان نمواً من خلال توفير فرص كافية وجديدة للنمو وخطط الإقراض العادلة وفرص التجارة الدولية الأكثر استدامة والأكثر تكيفاً مع السوق العالمية اليوم.

وبالانتقال إلى المستوى الوطني، أود أن ألفت الانتباه إلى حالة سيراليون، وهي بلد يقدم دروساً قيّمة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، كما سمعنا من السيدة ساماي. اتسمت الحرب الأهلية في سيراليون التي استمرت عقداً من الزمن، والتي انتهت في عام 2002، بالعنف الشديد وانتهاكات حقوق الإنسان وانهيار مؤسسات الدولة. ومع ذلك، فقد أظهر التعافي الملحوظ والسلام المستدام في البلد على مدى العقدين الماضيين أهمية تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني والحوكمة الشاملة في منع نشوب النزاعات. وتؤكد تجربة سيراليون، كما أبرزت السيدة ساماي، على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك التهميش الاقتصادي وبطالة الشباب والإقصاء السياسي. وكان لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون دور محوري في تعزيز العدالة الانتقالية والمصالحة والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، كان لتركيز الحكومة على إعادة بناء المؤسسات وتعزيز الحكم الرشيد وتعزيز السلام والتماسك الوطني دور فعال في منع تكرار النزاع.

في الواقع، تقوم سيراليون بتنفيذ بعض الإجراءات الـ 12 الموصى بها في الخطة الجديدة للسلام حسب الاقتضاء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتغيير نموذج الوقاية والسلام المستدام، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية في عصر الانقسامات. وتشمل إجراءاتها المحددة التوسع في الصناعات التحويلية والخدمية وتطوير وتحسين مهارات الشباب، لا سيما النساء، والاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية كمحركات رئيسية للتنمية المستدامة وتعزيز الشمولية والحكم الرشيد والخدمات التي تركز على الناس والمساءلة. وتتمثل رؤيتنا في أن السيراليونيين سيواصلون، من خلال الحوار والمشاركة في خطة التنمية المشتركة تلك، اختيار السلام والازدهار الآن وفي المستقبل.

وعلى الصعيد العالمي، تساهم سيراليون في صون السلام والأمن الدوليين من خلال عضويتها في مجلس الأمن، من بين أمور أخرى، ومن خلال تسليط الضوء على بناء السلام، ومشاركة الدروس المستفادة في رحلتنا لبناء السلام كدولة. وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت سيراليون لعب دور ريادي في تعزيز السلام والاستقرار. لقد أعطى رئيسنا، فخامة السيد جوليوس مادا بيو، الأولوية لتعزيز التعاون الإقليمي والتعاون والحوار في معالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والأمن من خلال اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وفي الآونة الأخيرة، قام الرئيس بيو في 7 آب/أغسطس بزيارة رسمية إلى بوركينا فاسو، حيث ناقش الزعيمان المسائل المتعلقة بالحوار السياسي والتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات الإقليمية، بما في ذلك الوضع الأمني في بوركينا فاسو ومنطقة الساحل. ويكتسي السلام والاستقرار في منطقتي غرب أفريقيا والساحل أهمية خاصة بالنسبة لسيراليون، وقد واصلنا أيضاً مشاركتنا النشطة في هذا الشأن في المجلس.

يُظهر المشهد العالمي أن المقاربات التي تناسب الجميع غير فعالة في معالجة سيناريوهات النزاع المتنوعة. فهناك حاجة إلى استراتيجيات أكثر محلية ومحددة السياق لمعالجة الأسباب الجذرية الفريدة للنزاعات في مختلف المناطق والبلدان. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من الاستثمار في آليات العمل المبكر والاستجابة التي تعالج الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار من أجل المنع الفعال للنزاعات والأزمات. ينطوي ذلك على تدابير استباقية ومبتكرة تعالج أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والإقصاء السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان قبل أن تتفاقم وتتحول إلى نزاعات أكبر. وفي الوقت الذي تعمل فيه منظومة الأمم المتحدة على تشكيل مستقبل عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة، بات من الأهمية بمكان الدعوة إلى اتباع نهج شامل يدمج حقوق الإنسان والإجراءات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية في صميم تلك العمليات. وينبغي أن يضمن هذا النهج إدماج الدروس المستفادة من إخفاقات الماضي في الاستراتيجيات المستقبلية للحفاظ على السلام والتعامل مع الحالات المتأثرة بالنزاعات وما بعد النزاعات.

في الختام، وبينما نسعى جاهدين لبناء عالم أكثر سلاماً وأمناً، يتعين على المجلس أن يترجم مبادئ الخطة الجديدة للسلام إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. ويمكننا أن نعزز قدرتنا على منع نشوب النزاعات في المستقبل وحماية المدنيين وبناء سلام دائم تعزيزاً ملحوظاً من خلال إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلّم بالإنكليزية): أرحب بكم بحرارة، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن، وأشكر الأمينة العامة المساعدة سبيهار والسيد أديوي والسيدة ساماي والسيد ديكارد على إحاطاتهم الثاقبة.

يمكن للعالم أن يتجنب المآسي الإنسانية والعواقب المدمرة للنزاعات عندما نكون قادرين على منع اندلاعها وتصاعدها وانتشارها إذا وقعت بالفعل ومن تكرارها بعد انتهائها. هذا النهج فعال للغاية من حيث التكلفة، بالنظر إلى التكاليف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية للنزاعات. وانطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن لمجلس الأمن دوراً حيوياً يؤديه في منع نشوب النزاعات وتكرار نشوب النزاعات، عقدت اليابان مناقشة مفتوحة في آذار/مارس خلال رئاستها للمجلس حول موضوع "تعزيز منع نشوب النزاعات – تمكين جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك النساء والشباب" (انظر S/PV.9574). لذلك نرحب ترحيباً كبيراً بمبادرة سيراليون لعقد هذا النقاش المفتوح. وأود اليوم أن أطرح ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن تكون مقاربات منع نشوب النزاعات محددة السياق وذات قيادة وطنية. ومن المرجح أن تمنع عمليات الانتقال المخطط لها استراتيجياً والتي تناسب السياق الوطني على أفضل وجه الانتكاس إلى النزاع، خاصة في الحالات التي يتم فيها إعادة تشكيل عمليات الأمم المتحدة للسلام أو سحبها. ويمكن لآليات الإنذار المبكر التي تقودها الدولة أن تكتشف بوادر النزاع وتستجيب لها قبل تصاعد الأحداث. وعند تنفيذ هذه المقاربات الوقائية، ينبغي على البلدان تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ومصادر القدرة على الصمود، مع ضمان تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني على جميع المستويات.

ثانياً، يعد بناء المؤسسات أمراً بالغ الأهمية لكي يشعر الناس بالحماية ويتم تمكينهم من التصدي بفعالية للتحديات الخاصة بالسياق. ويمكن للمؤسسات القادرة أن تضمن بيئة سياسية آمنة تستند إلى سيادة القانون وتوفر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وتعزز التنمية. وفي مجتمع مزود بمثل هذه المؤسسات، ستتاح الفرصة لجميع الأفراد، بمن فيهم النساء والشباب، لإطلاق كامل طاقاتهم الكامنة وألا يكتفوا بالمشاركة في جهود الوقاية بل أن يبادروا بفعالية في المساهمة بقدراتهم لمساعدة المؤسسات الوطنية. وعندما تتعاون الحكومة الوطنية والمجتمعات المحلية على الأرض لبناء القدرات المؤسسية، يمكن تعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب، وذلك بدوره يمكن أن ينمي التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود لتعزيز السلام المستدام.

ثالثاً، ينبغي لنا، نحن المجتمع الدولي، أن ندعم جهود المنع التي تقودها الدول من خلال تعزيز نهج الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك في مجلس الأمن. وقد حث العديد من الدول الأعضاء المجلس، في المناقشة المفتوحة التي جرت في آذار/مارس (انظر S/PV.9574)، على إدماج منظور منع في عمله، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات صنع القرار والمنتجات مثل ولايات بعثات السلام.

ومن ذلك المنطلق، فإن لجنة بناء السلام مؤهلة تماماً لتزويد المجلس بالمشورة بشأن مسائل المنع، بالاستفادة من الخبرات ذات الصلة ليس فقط لدى مختلف هيئات الأمم المتحدة بل كذلك لدى الدول الأعضاء، كما اتضح عندما عرضت كينيا والنرويج وتيمور – ليشتي تدابيرها الوطنية للمنع في لجنة بناء السلام في آذار/مارس. وعلى الرغم من أن من المعروف على نطاق واسع أنه يمكن لأي دولة عضو أن تطلب عقد اجتماعات في لجنة بناء السلام، أود أن أؤكد أن المجلس نفسه يمكنه كذلك تقديم المشورة للجنة بناء السلام بشأن وضع جدول أعمالها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع عمليات السلام التابعة له على التعاون تعاونا كاملا وتعزيز أوجه التآزر مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل دعم جهود المنع الوطنية للدول المضيفة بكفاءة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نجدد التزامنا الجماعي بتنفيذ نهج شامل مترابط لضمان الأمن البشري في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الشهر المقبل، وكذلك خلال استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025.

وأود أن أختتم بالتذكير بأن 67 دولة اجتمعت، بمناسبة المناقشة المفتوحة التي أجرتها اليابان في آذار/مارس، في جلسة لقاء وسائط الإعلام للتعبير عن التزامها بتعزيز منع نشوب النزاعات. وأعيد التأكيد هنا على إيمان اليابان الثابت بالسعي إلى تحقيق ذلك الهدف، بمعية أعضاء المجلس والدول الأعضاء.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لأرحب بكم، معالي الوزير كابا، في نيويورك، وأشكر سيراليون على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطتين على أفكارهما القيمة.

تؤيد غيانا البيان الذي سيدلي به ممثل سانت كيتس ونيفيس باسم الجماعة الكاريبية.

لقد قال مارتن لوثر كينغ الابن ذات مرة أن "السلام الحقيقي ليس مجرد غياب التوترات: إنه وجود العدالة". وغيانا تتبنى هذه العبارة بشكل كامل لأن مجرد غياب النزاع، من دون وضع شروط لمنع نشوبه في المقام الأول أو لضمان معالجة المظالم بشكل فعال، لا يوفر أي ضمان لسلام مستدام. وعلى الرغم من الخطوات الجديرة بالثناء، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في نهجنا لمنع نشوب النزاعات.

تدعو الخطة الجديدة للسلام إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية. ولفعل ذلك، يجب علينا أولاً أن نقر بأن منع نشوب النزاعات وسيلة أكثر فعالية لبناء السلام والحفاظ عليه. وينبغي أن لا يكون المجلس غرفة طوارئ العالم فقط ويتصرف عندما تنشأ النزاعات، على الرغم من أن ذلك مهم للغاية. فمنطقيا، تملي ولاية المجلس في مجال صون السلم والأمن عليه أن يكون المنع كذلك جزءًا أساسيًا من عمله.

لذلك يجب علينا أن نضع جانباً الانزعاج السياسي الذي يحيط بالمنع والتنبؤ بمخاطر النزاعات واستخدام أنظمة الإنذار المبكر لتحديد عوامل الخطر وتدابير التخفيف من حدتها. ويمكننا التعرف بشكل أفضل، بالاستثمار في أنظمة إنذار مبكر محلية ومحددة السياق، على بؤر التوتر المحتملة ومعالجة المظالم الناشئة أو القائمة قبل أن تتصاعد وتتحول إلى عنف.

وخلاصة القول أنه لا يمكننا الاستمرار في تجاهل التكلفة البشرية والاقتصادية الباهظة لعدم منع نشوب النزاعات، كما ذكّرتنا الأمينة العامة المساعدة سبيهار. فتلك التكلفة، من حيث المساعدات الإنسانية وحدها، مذهلة. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه ستكون هناك حاجة إلى أكثر من 48 بليون دولار في عام 2024 لمساعدة أكثر من 186 مليون شخص بسبب النزاعات وحالات الطوارئ المناخية والتحديات الاقتصادية، التي تتقاطع في كثير من الحالات. ويرجع جزء كبير من هذه الكلفة إلى النزاعات.

وفي الوقت نفسه، تبلغ الفجوة بين الاحتياجات والالتزامات 36 بليون دولار، ومن المرجح أن تتسع مع تزايد النزاعات في جميع أنحاء العالم. ولكن إذ يستمر تمويل المساعدات الإنسانية في الانخفاض، يتزايد الإنفاق العسكري.

وعلى تلك الخلفية، سأشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تؤكد غيانا على الحاجة إلى نهج استراتيجي قائم على الشراكات على جميع المستويات، يجمع بين الحكومات والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمعالجة العجز الإنمائي الذي هو أساس الغالبية العظمى من النزاعات. فالتنمية وقاية.

ولئن كنا ندرك أن الدول مسؤولة عن منع نشوب النزاعات، فإننا نلاحظ أن القدرات والموارد ليست موزعة بشكل عادل في جميع أنحاء العالم. لذلك فإن تعزيز الجهود الوطنية بالتعاون الإقليمي والدولي الوصول إلى تمويل التنمية أمر بالغ الأهمية. كما يجب على الأمم

المتحدة أن تولي الأولوية، من خلال وكالاتها وصناديقها وبرامجها، لجهود الوقاية وأن تقدم الدعم من خلال مبادرات بناء القدرات وحشد الموارد في سياقات محددة.

ثانياً، يجب علينا أن نضمن أن تكون نهجنا شاملة وتعالج الدوافع التقليدية والمعاصرة للنزاعات. وغالبًا ما تكون هذه المشاكل مترابطة وناتجة عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والإقصاء السياسي وآثار تغير المناخ، من بين أمور أخرى.

ويعمل تغير المناخ بشكل متزايد كمضاعف للتهديدات التي تؤدي إلى تفاقم التنافس على الموارد الشحيحة، ما يؤدي إلى التوترات والنزاعات. لذلك يجب أن تشمل جهودنا تعاوناً دولياً قوياً لدمج القدرة على التأقلم مع المناخ في استراتيجيات بناء السلام حيثما تمثل الظواهر الجوية القصوى وارتفاع منسوب مياه البحر وتغير أنماط الزراعة مصدراً قائماً أو محتملاً للنزاعات.

والأمن الغذائي مسألة ملحة أخرى في ذلك السياق. وكما شهدنا مراراً وتكراراً، فإن الاضطرابات الحادة في الإمدادات الغذائية بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ والنزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي، هي أيضًا من العوامل الرئيسية للجوع وندرة الغذاء التي تؤجج السخط والعنف. وسيساعد تعزيز القدرات المحلية والاستثمار في النظم الزراعية المرنة على الصعيد العالمي على بناء الأساس لسلام طويل الأمد من خلال ضمان امتلاك المجتمعات الوسائل اللازمة لإنتاج غذائها. والوصول إلى العدالة، في جميع هذه السياقات، أمر بالغ الأهمية. فيسهم توفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع – على جميع المستويات – في تحقيق السلام والاستقرار في المجتمعات.

ثالثاً، إن لجنة بناء السلام في وضع جيد يؤهلها لتكون بمثابة جسر لمجلس الأمن أثناء نظره في حالات النزاع أو الحالات التي تمر فيها البلدان بمراحل انتقال من النزاعات. وتتمتع لجنة بناء السلام بمجموعة غنية من الخبرات التي يمكن الاستفادة منها في تحويل الظروف التي تولد النزاعات العنيفة. ويمكنها أن توفر توجيها استراتيجيا بشأن حالات قطرية محددة. ونحث لجنة بناء السلام ومجلس الأمن على استكشاف الخيارات المتاحة لتعظيم الدور الاستشاري للجنة بناء السلام وتعزيز المنع وبناء السلام.

وبالمثل، يجب أن يصبح الاستخدام المعزز لتحليلات البيانات من أجل المزيد من النهج القائمة على الأدلة القاعدة الجديدة على جميع المستويات، لتوسيع نطاق الدعم للمنع وبناء السلام ودفع الابتكار والتأثير. ومن خلال توسيع مجموعات الأدوات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة، يمكننا تقليل مخاطر النزاعات والأزمات بشكل أفضل.

وفي الختام، يجب علينا أن نعمل بإلحاح وتصميم، ونحن نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واعتماد الميثاق من أجل المستقبل، على بناء عالم يسوده السلام المستدام لأن ظروف النزاع لم تعد سائدة. كما يجب أن نذكّر أنفسنا بأن المنع جزء لا يتجزأ من جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فهي لا تقع خارج نطاق ولاية مجلس الأمن. لنعمل معًا، متحدين في التزامنا بمنع نشوب النزاعات قبل اندلاعها وبناء مستقبل من السلام الدائم للجميع.

السيد بن جامع (الجزائر): أود أن أشكركم على ترؤسكم لمناقشتنا، سيدي الرئيس. نحن ممتنون لسيراليون على إعادة طرح موضوع بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في القاعة. كما أشكر الأمينة العامة المساعدة سبيهار والمفوض أديوي على إحاطتيهما. لقد استمعنا باهتمام خاص إلى التحليلات والأفكار التي تشاطرتها كل من السيدة ساماي والسيد ديكارد.

مع انتشار النزاعات التي تتسم بالعنف والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى إيلاء اهتمام أكبر لمنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، يقدم الأمين العام، في خطته الجديدة للسلام، مخططًا شاملًا وفي الوقت المناسب لمواجهة التحديات المعقدة الراهنة. وفي سياق الدعوة الواضحة لتجديد الالتزام بتعددية الأطراف القائمة على مبادئ القانون الدولي والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، علينا تعزيز الحوكمة وسيادة القانون. فالمجتمعات المستقرة والمزدهرة تقوم على الحوكمة الفعالة والالتزام الراسخ بسيادة القانون. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان، لا سيما تلك التي تعيش في سياقات ما بعد النزاع، قد خطت خطوات جديرة بالثناء في هذه المجالات، إلا أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة. وقد كان للإصلاح الدستوري واستقلال القضاء ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة دور فعال في تعزيز المساءلة والشفافية. وإذا أردنا تحقيق إمكانات الحوكمة الرشيدة، يجب علينا تعزيز القدرات المؤسسية، وضمان أن تكون مؤسسات الدولة مجهزة تجهيزاً جيدًا لتقديم الخدمات الأساسية بكفاءة وإنصاف.

ثانياً، ثمة حاجة إلى تعزيز إصلاح قطاعي الأمن والقضاء، حيث يعد الإصلاح الفعال ضرورياً لإرساء أسس السلام والاستقرار المستدامين. إلا أن إحراز تقدم في هذا المجال كان يفتقر إلى الاتساق، وتفاوتت درجة النجاح في مختلف البلدان والمناطق. لذلك من الضروري تهيئة الظروف المواتية لنجاح عمليات إصلاح القطاع الأمني، لا سيما من المنظور السياسي، من خلال التعلم من الحالات الناجحة الأخرى. وأحد المجالات المهمة جداً لنجاح هذه العمليات هو مجال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي تمثل جوهر جهود السلام والعمل على بناء الثقة بين الجهات الفاعلة وأطراف النزاعات. وعلى الرغم من ذلك، تواجه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديات كبيرة، لا سيما من حيث الموارد والتمويل، مما يعني أنه من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي دعمه لتلك الجهود. ويتمثل الهدف الرئيسي في هذا الصدد في إنشاء قوات أمن محترفة كتعبير ملموس عن بناء الدولة مع ضمان أن تعمل تلك القوات بما يتوافق مع أطر حقوق الإنسان ذات الصلة.

ثالثًا، هناك حاجة إلى تعزيز الشراكات. لا يمكن اعتبار النُهج الشاملة التي تتبعها الأمم المتحدة في بناء السلام شاملة إذا لم يتم اتباعها بالتنسيق مع الآليات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة ذات الصلة. والعلاقات مع السلطات المضيفة عنصر أساسي في الجهود المبذولة لوضع استراتيجيات بناء السلام التي تعكس الأولويات الوطنية وتعزز مبدأ الملكية الوطنية. كما أن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية على أساس المزايا النسبية من أجل الاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع. يمكن وينبغي أن تكون مواصلة المشاورات السنوية بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مدخلاً عمليا لمواءمة الأولويات وتنسيق جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا الفصل الهام.

في الختام وفي هذا السياق، ينبغي أن نبدأ بتعزيز لجنة بناء السلام، التي لم يتم بعد تسخير قوتها وقدرتها الفريدة على بناء الجسور إلى أقصى إمكاناتها. وبصفة الجزائر عضوًا في لجنة بناء السلام، فإنها تؤكد مجددًا دعمها لتلك الهيئة. وينبغي أن نغتنم فرصة استعراض العام المقبل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لتعزيز اللجنة وتمكينها أخيرا.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة، وأشكر المتكلمين على آرائهم.

لا فخر إلا في المنع. هناك ذاكرة طويلة في التاريخ عندما يتعلق الأمر بالنزاعات ونتائجها. النصب التذكارية لتحقيق النصر كثيرة. جرى تجنب حروب ونزع فتيل عنف، لكن من ناحية أخرى بالكاد تم تسجيل ذلك. غير أنه من الجدير إقامة تماثيل للأبطال الذين تمكنوا من منع نشوب النزاعات أو التغلب عليها وللميسرين والوسطاء الذين أنقذوا حياة آلاف المدنيين ومنعوا كوارث إنسانية. لذلك، فإننا نثني على سيراليون لتوجيهها الانتباه إلى الدروس المستفادة من تاريخها الحديث. كما نرحب بأن هذه المناقشة تجري في ضوء الخطة الجديدة للسلام، التي تدعونا إلى جعل المنع أولوية سياسية ووضع استراتيجيات وطنية للمنع. لهذا السبب، نحن فخورون بأننا تمكنا من توحيد جهودنا في إطار المبادرة التي أطلقتها منذ لحظات الرئاسات المتعاقبة لأشهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من أجل العمل الجماعي.

إن الدروس المستفادة من تجربة سيراليون قيمة، ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن منع نشوب النزاعات لا يهم سوى الدول التي عانت من

نزاع مسلح أو تواجه خطر المعاناة منه. بل يجب على الجميع مواجهة التطرف العنيف وحتى العنف داخل الدولة وبين الأفراد. فقد بينت دراسة أُجريت مؤخرا في إطار مبادرة "مجموعة الرواد" بشأن خفض العنف على مستوى العالم بواقع النصف أن التكاليف الاقتصادية الناجمة عن العنف في مختلف البلدان، بما فيها سويسرا، كبيرة. ويجب معالجة منع نشوب النزاعات، على النحو المبين في الخطة الجديدة للسلام، على الصعيدين المحلي والوطني، مع الاستفادة من تبادل الخبرات بين مختلف البلدان.

أود أن أدلي بخمس ملاحظات في هذه المناقشة.

أولا، يعتمد منع نشوب النزاعات على الثقة في مؤسسات الأمن والعدالة وضمان الحريات. وهذه مسؤوليات وطنية راسخة في الاتفاقيات والالتزامات الدولية. وهذه الثقة هي الترياق الناجع للعنف. كما أن حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ أكثر من 75 عاما تهدف أيضا إلى منع نشوب النزاعات. وقد أكدنا ذلك أيضا باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانيا، من المهم أن نبدد مخاوفنا السياسية بشأن مفهوم منع نشوب النزاعات وأن نسمح لأنفسنا بالاسترشاد بالحقائق. وتحدد دراسات حديثة مبنية على الأدلة ومستمدة من مجموعة من السياقات الوطنية العناصر الرئيسية للاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات. وتتراوح هذه العناصر بين التدابير الرامية إلى ضمان الأمن واستقلال السلطة القضائية والمبادرات الرامية إلى تعزيز التسامح والتضامن واستيعاب الجميع والثقة في المؤسسات – وهي مفهوم يكمن في صميم الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ثالثا، يكون منع نشوب النزاعات فعالا إذا كان منبثقا عن المستوى المحلي. وتعترف سويسرا بهذه الحقيقة من خلال تفويض العديد من الصلاحيات إلى المستويين الإقليمي والمحلي وتعزيز مبادرات المجتمع المدني بشأن مكافحة التطرف والعنف والتهميش، على سبيل المثال. ويمكننا الاستفادة من تجاربنا وتقديم الدعم المتبادل. ففي بنن، مثلا، تدعم سويسرا المبادرة الرئاسية التي تهدف إلى منع انتشار الجماعات المتطرفة المسلحة. وتتبع الحكومة نهجا كليا بالاستثمار في تخطيط استخدام الأراضي وتوفير حوافز اقتصادية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في الشمال ومنع تجنيدهم في صفوف الجماعات المتطرفة. وما ذلك سوى مثال واحد من بين عدد من المشاريع الوطنية التي تستحق دعمنا رغم كونها بعيدة كل البعد عن النزاعات التي تجذب انتباه مجلس الأمن الذي يتعين عليه التعامل مع حالات أزمات حادة في كثير من الأحيان.

رابعا، إن لجنة بناء السلام في وضع مثالي يمكنها من تبادل الخبرات في مجال منع نشوب النزاعات على الصعيد الوطني. فبفضل خبرتها الجماعية، يمكنها أن تدعم البلدان التي ترغب في الحصول على الدعم في عملياتها لبناء السلام. ونرحب بمشورتها. وهذه المشورة ليست ذات قيمة بالنسبة لنا في سياق هذه الجلسة فحسب، بل يمكن أن ترشدنا أيضا في جميع أنشطتنا المقبلة. وإضافة إلى ذلك، تتاح للأمم المتحدة، بفضل صندوق بناء السلام، أداة مرنة يمكن أن تكون حافزا للمستثمرين الذين لديهم موارد أكبر، مثل المؤسسات المالية الدولية.

أخيرا، يجب على المجلس، من جانبه، أن يضطلع بدوره كاملا في منع نشوب النزاعات. ويجب عليه أولا أن يستخدم بشكل أفضل الأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة التي تمكنه من تقديم توصيات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وثانيا، يجب أن تكون البعثات الإقليمية الصادر بها تكليف عن المجلس، مثل البعثات الموجودة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا ووسط آسيا، قادرة على دعم الحكومات – بناء على طلبها – في تحديد مخاطر النزاع المتزايدة والحد من هذه المخاطر في الأجل الطويل.

وكما قالت الكاتبة السيراليونية ماریاتو كامارا بحصافة: لا يمكننا أن نغير الماضي، ولكن يمكننا أن نختار بناء مستقبل جديد. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بعد أسابيع قليلة فقط، تشكل هذه المناقشة المفتوحة نداء واضحا لإبرام ميثاق طموح بشأن منع نشوب النزاعات. فلنغتنم هذه الفرصة.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة، السيدة سبيهار، ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن، السيد أديوي، والسيدة ساواي، والسيد ديكارد على إحاطاتهم الوافية جدا. وأود أيضا أن أشكر سيراليون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع أساسي لإعادة التفكير في مسألة الأمن الجماعي.

في هذا الصدد، تود فرنسا أن تشيد بالعمل الذي أنجزه الأمين العام عن طريق الخطة الجديدة للسلام، مع اقتراب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويتيح لنا ذلك الحدث فرصة للتفكير بشكل جماعي في مستقبل أدوات الأمم المتحدة في العمل من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وينبغي أن يبدأ هذا الجهد الجماعي بالتفكير في أسباب الأزمات من أجل احتواء ظهورها بمزيد من الفعالية. ويتطلب ذلك الاستثمار في جميع القطاعات، من سيادة القانون إلى التعليم والرعاية الصحية وحماية المناخ والتنوع البيولوجي. وتدعو فرنسا أيضا إلى تشجيع مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في حفظ السلام وإلى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما أن الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وإيجاد فرص عمل وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية الضعيفة في إطار استراتيجيات التنمية الشاملة جزء لا يتجزأ من منع نشوب النزاعات.

وفي حالة حدوث أزمة، يجب أن يكون المجتمع الدولي قادرا على توفير الاستجابات المناسبة لكل سياق. وتلتزم فرنسا التزاما كاملا بتكييف هذه الأدوات من خلال دعمها لمنع الأزمات والنزاعات وحفظ السلام وإصلاح هذه الأدوات. ولا تزال عمليات السلام أدوات قيمة، تشمل مجموعة واسعة من النماذج التي يمكن تكييفها، وتستند إلى الحوار الوثيق مع البلدان المضيفة. وهي ترمي إلى تعزيز الدول المضيفة ودعم قدرات قوات الأمن المحلية. وتدعم البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة العمليات السياسية. وتنطوي استجابتنا الجماعية أيضا على التكامل بين المبادرات – ويتبادر إلى ذهني بصفة خاصة اتخاذ القرار 2719 (2023) بشأن عمليات السلام الأفريقية، الذي يتيح لنا الآن إطارا واضحا للعمل المشترك مع الاتحاد الأفريقي.

ويجب أيضا أن تحظى حالات ما بعد النزاع بدعم دولي متزايد. وهذا هو هدف لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام التابع لها، اللذين عملا بنشاط في أكثر من 40 بلدا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ويسعد فرنسا، باعتبارها أحد المساهمين الرئيسيين في الصندوق، أن يتمكن الصندوق الآن من الاستفادة من تمويل طويل الأجل لتقديم أفضل دعم ممكن في السياقات الانتقالية.

ولتوفير هذه الاستجابة المتعددة الأبعاد للأمن الجماعي، يجب إشراك جميع الأطراف المعنية. أولا، من الضروري أن تتعاون السلطات السياسية والمؤسسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تعاونا وثيقا على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن توفير استجابة فعالة من خلال تنسيق الجهود، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك. ويتبادر إلى ذهني بصفة خاصة في هذا المقام الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا، على الصعيد الدولي، يجب أن تواصل منظومة الأمم المتحدة بأكملها القيام بدورها، في حين يجب مواصلة تطوير التنسيق الكامل بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومصارف التنمية في الميدان.

وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل لبناء السلام. ويمكننا معاً، بل ويجب علينا، منع نشوب النزاعات على نحو أفضل.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة): أعرب عن امتناني لسيراليون على عقد هذه الجلسة المهمة وأشكر الأمينة العامة المساعدة سبيهار ومفوض الاتحاد الأفريقي بانكولي أديوي والسيدة ساماي والسيد ديكارد على إحاطاتهم اليوم.

في عام 2016، أكد إطار السلام المستدام أهمية المسؤولية المشتركة في التصدي للنزاع. وبعد سبع سنوات، دعت خطة الأمين العام الجديدة للسلام إلى تعزيز الاستشراف الدولي والنهج التي تمسك بزمامها الجهات الوطنية لمنع نشوب النزاعات واتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها في معالجة النزاعات. وأمام أكبر عدد من النزاعات

منذ الحرب العالمية الثانية، يجب أن نعمل معا – الآن أكثر من أي وقت مضى – للتصرف بناء على هذه المبادئ.

وسأتناول ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن يكون منع نشوب النزاعات في طليعة النهج الذي نتبعه للحد من تكلفة النزاع من حيث الأرواح البشرية ومكاسب التنمية. وتشجع المملكة المتحدة اتباع نُهج وطنية لمنع نشوب النزاعات في التصدي لدوافع النزاع وتعزيز البنية التحتية الوطنية للسلام. وينبغي السعي إلى أن تكون هذه النهج ذات جذور محلية وشاملة للجميع وقائمة على حقوق الإنسان ومراعية لظروف النزاعات. وإدماج آليات الإنذار المبكر ذات الطابع المحلي يساعد أيضاً في الوقوف على المخاطر والاستجابة السريعة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمسائل العالمية، من قبيل تغير المناخ.

ثانياً، من الواضح أن تخلف النمو يمكن أن يؤدي إلى نشوب النزاع، والنزاعات بدورها تقوض النمو. إن كسر هذه الحلقة أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمملكة المتحدة ملتزمة بالشراكات الإنمائية القائمة على الاحترام المتبادل التي تدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان بهدف الحد من الفقر وعدم الاستقرار. ولتحقيق ذلك، يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة ككيان واحد. وهذا يعني التعزيز المتبادل للجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام والأمن. فعلى سبيل المثال، تعمل جهود إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على تعزيز الاستقرار وتقوية الحوكمة وسيادة القانون ومنع تكرار العنف، مما يتيح ازدهار السلام والتنمية. وقد أبرزت الإحاطة التي قدمتها السيدة ساماي بوضوح كيف تشكل سيراليون، من نواحٍ عديدة، نموذجاً جيداً لبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

أخيراً، يتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة لتنشيط جهودنا. ويشمل ذلك تعظيم التعاون بين الجهات الفاعلة المتعددة – الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة – المشاركة في جهود الوساطة. ولا غنى عن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والهادفة للمرأة في عمليات السلام الشاملة للجميع. كما يشمل ذلك تعزيز المنتديات القائمة، من قبيل لجنة بناء السلام، لتوفير مساحة بناءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود بناء السلام. وسيكون استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 الخطوة المهمة التالية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): كما سمعتم من جميع مداخلاتنا هذا الصباح، سيدي الرئيس، إن عقدكم للمناقشة المفتوحة اليوم بشأن بناء السلام والخطة الجديدة للسلام موضع تقدير كبير جداً. وأود أيضاً أن أشكر الأمينة العامة المساعدة سبيهار والمفوض أديوي ومقدمي الإحاطتين إلينا من المجتمع المدني، السيدة ساماي والسيد ديكارد، على إحاطاتهم المفيدة للغاية.

يجتمع مجلس الأمن كل أسبوع لمناقشة الجهود الرامية إلى إنهاء أسوأ النزاعات في العالم، ولكن من غير الشائع أن نناقش الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات من البداية. ولهذا فإن هذه المناقشة ضرورية للغاية ومحل ترحيب كبير. يعيش اليوم ما يقرب من بليوني شخص في مناطق متأثرة بالنزاعات. بليونا شخص – أي ربع البشرية. وقد سمعنا اليوم تحديداً، من السيد ديكارد، وصفاً لأكثر من 000 4 حالة وفاة في هايتي وحدها. ويجب أن تكون مهمتنا هي الحيلولة دون أن يخوض ولو شخص واحد آخر تجربة جحيم الحرب. ولكن الخبر السار هو أننا نعرف كيف نخلق الظروف التي تعزز السلام. وندرك أيضاً ما يستلزمه المنع الفعال للنزاعات. وما علينا الآن سوى أن نجعل من هذه الاستراتيجيات واقعاً، خاصة في البلدان الأكثر عرضة للنزاعات، وسأعرض اليوم خمس طرق يمكننا من خلالها القيام بذلك.

أولاً، نحن بحاجة إلى تجاوز الخطابات الرنانة وإعطاء الأولوية للاستثمار في الوقاية. تتطلب الوقاية نُهُجاً طويلة الأجل وشاملة لمختلف الجوانب ولا تستثني أحداً. وهي تتطلب إرادة سياسية وشراكات فعالة وموارد مستدامة وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وقد ثبت أن تطوير استراتيجيات الوقاية الوطنية يساعد في معالجة دوافع النزاع وتعزيز البنية التحتية الوطنية للسلام. وكما توضح خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فإن منع نشوب النزاعات ينقذ الأرواح

ويحمي مكاسب التنمية. وهذا العمل صعب، ولكن السلام يصبح قابلاً للتحقيق عندما تشارك مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب، في هذه العملية. وبفضل المدخلات والدعم الواسع النطاق، يمكن لاستراتيجيات الوقاية أن تعزز مؤسسات الدولة وتعزز سيادة القانون وتقوي المجتمع المدني وتبني المزيد من التسامح والتماسك الاجتماعي. ومرة أخرى، وكما ذكّرتنا السيدة سبيهار اليوم، يجب أن تكون هذه الجهود متمحورة حول الإنسان أيضاً.

ثانياً، تعتمد جهود السلام والتنمية والجهود الإنسانية على بعضها البعض ويعزز بعضها بعضاً، ويعترف النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بشكل مناسب بأهمية تكامل الجهود وتنسيقها. ومنذ إنشائه في عام 2004، كان البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاع بمثابة برنامج نموذجي في التعاون بين الركائز. ويجب أن نواصل البناء على هذا العمل.

ثالثاً، ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء التعلم من بعضها بعضاً بشأن منع نشوب النزاعات، بما في ذلك استراتيجيات الوقاية الوطنية. وأود أن أنوه على وجه التحديد بمشاركة سيراليون في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام على مر السنين وفرصة التعلم من نجاحها في بناء السلام. وقد أحرزت سيراليون تقدماً كبيراً في إعادة بناء وتعزيز مؤسسات ما بعد الحرب وفي تلبية بعض الاحتياجات الفورية لشعبها وضحايا الحرب، بسبل من بينها إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد شمل دعم صندوق بناء السلام لسيراليون تركيزاً قوياً على النزاعات على الأراضي، ومعالجة أوجه الضعف في المجتمعات المحلية الممتدة عبر الحدود والواقعة على الأراضي الحدودية، وتمكين المرأة والشباب ومشاركتهم. ولجنة بناء السلام هي مثال آخر على هذا العمل القيّم. وتواصل اللجنة العمل بمثابة منتدى هام لتبادل الآراء بشأن الدروس المستفادة في مجال بناء السلام، تحت قيادة البرازيل التي تولت الرئاسة هذا العام وكرواتيا في العام الماضي، وذلك على النحو الذي أظهرته بوضوح المشاركات الأخيرة مع ليبيريا وكولومبيا وكينيا وغواتيمالا والنرويج وتيمور – ليشتي.

رابعاً، لكي تكون جهود منع النزاعات وبناء السلام فعالة، يجب أن تكون شاملة للجميع. وعندما تتاح للنساء والشباب والأصوات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً الإمكانية للمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في الحياة السياسية والعامة، فمن المرجح أن تجسد السياسات وجوانب التنفيذ احتياجات المجتمع بأكمله، وتكون هناك نتائج دائمة ومستدامة للجميع، كما سمعنا من وصف السيدة ساماي لنجاح سيراليون.

خامساً، إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد الشهر المقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 الذي يليه هما مثالان رئيسيان على كيفية تعزيز جهود بناء السلام، بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. إن مؤتمر القمة فرصة للدول الأعضاء لإعادة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وإجراء إصلاحات رئيسية، بحيث تكون المؤسسة أكثر تمثيلاً وأكثر ملاءمة للغرض منها. وقد استندت مفاوضات وثيقة ميثاق من أجل المستقبل بالفعل إلى التوصيات الهامة الواردة في الخطة الجديدة للسلام، واتسمت بدعم قوي وملتزم عبر الأقاليم لتعزيز الأدوات التي تملكها الأمم المتحدة للحفاظ على السلام. وبالنسبة لاستعراض الهيكل، ينبغي لنا أن نبني على عمليات الاستعراض السابقة للنهوض بالدور الاستشاري للجنة بناء السلام ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات، حتى نتمكن من توسيع نطاق تأثيرها وتعزيز حوار أكثر اتساقاً مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية. وينبغي أن نسعى جاهدين لتحقيق تعاون أكثر طموحاً وتنظيماً بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

وفي موازاة ذلك، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بجهود الأمم المتحدة لمنع النزاعات وبناء السلام من خلال خطتنا العشرية لأربعة بلدان ذات أولوية، وهي هايتي وليبيا وموزامبيق وبابوا غينيا الجديدة، بالإضافة إلى منطقة غرب أفريقيا الساحلية، حيث نعمل على تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة لمنع النزاعات وتعزيز الاستقرار. وتلك الاستراتيجية – واستراتيجية الولايات المتحدة وخطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن – هي مكملة لجهود الأمم المتحدة.

وفي كثير من الأحيان، قد يبدو الأمر كما لو كانت الحرب أمراً حتمياً، خاصة في البلدان التي ينتشر فيها انعدام الأمن وعدم الإنصاف

على نطاق واسع. ولكنني أرفض فكرة أن ذلك أمر حتمي، لأنني أعلم أن تدابير منع نشوب النزاعات فعالة. فقد رأيتها في الواقع الفعلي للعمل. ولكنني أعلم أيضاً أن هذا العمل يتطلب استثماراً ومثابرة، وأنه يتطلب وجود جميع أعضاء المجتمع على الطاولة، ويتطلب دعم هذا المجلس بالذات.

ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة دعم مبادرات الأمم المتحدة لتعزيز الجهود الشاملة للجميع لمنع نشوب النزاعات والوساطة والسلام. وأحثّ كل دولة عضو على أن تقوم بالمثل تماماً.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر سيراليون على مبادرة تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع منع نشوب النزاعات. وأشكر وزير الخارجية كابا على ترؤسه هذه الجلسة. وأشكر الأمينة العامة المساعدة سبيهار والمفوض أديوي ومقدمَي الإحاطتين من المجتمع المدني على عرضيهما.

يمرّ الوضع الدولي حالياً بتغير عميق ومعقد. وتواجه بعض المناطق اضطرابات متصاعدة مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة، وهو ما يؤكد على أهمية منع نشوب النزاعات. ويتعين علينا تعزيز فعالية وأهمية منع نشوب النزاعات ومعالجة الأعراض والمشاكل الكامنة على السواء، ولا سيما من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ويجب أن نسعى جاهدين لترجمة الرؤية المشتركة للمجتمع الدولي من أجل السلام إلى إجراءات فعالة لتحقيق السلام الدائم.

وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بعدة نقاط.

أولاً، ينبغي إعطاء الأولوية للتنمية. فالفقر والتخلف هما مصدران رئيسيان للنزاع. ويجب أن يتم التركيز في منع نشوب النزاعات على الحد من الفقر وعلى التنمية. ومن المهم بالنسبة للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة أن تستفيد من ثرواتها من الموارد ومزاياها النسبية من أجل الاستفادة من الزخم والإمكانات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وبالتالي الشروع في المسار السريع للتنمية. إن الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر والاستمرار في إيجاد فرص العمل والثروة يشكلان الأساس لتحقيق السلام والأمن الوطنيين على المدى الطويل.

ثانياً، ينبغي أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة. فالحوكمة الفعالة أمر لا غنى عنه لكي يحافظ أي بلد على الاستقرار في الأجل الطويل ولكي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ونظراً لتباين الظروف الوطنية فيما بين البلدان، فمن المهم أن يستكشف كل بلد بشكل مستقل مسار التنمية الذي يناسب ظروفه الخاصة، وأن يحسّن نظم الحوكمة فيه، وأن يعزز قدراته في مجال الإدارة. وينبغي أن تؤدي الحكومة دورها في تعويض أوجه القصور في آلية السوق، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة، في جملة أمور، وذلك لتعزيز شعور الناس بالرفاه، وبالتالي ترسيخ تأييد الجمهور لسياسات الحكومة وإجراءاتها.

ثالثاً، يجب أن نعزز الإدماج الاجتماعي. فلن نتمكن من بناء الأساس لسلام دائم إلا من خلال التنمية الشاملة للجميع. ومن المهم ضمان مراعاة رفاه ومصالح جميع الناس كنقطة انطلاق للتخصيص الرشيد للموارد الاجتماعية ولتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات العامة بحيث يمكن لجميع الأعراق والفئات الاجتماعية المشاركة في التنمية والاستفادة منها على قدم المساواة، ومعالجة جميع الاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة والصعوبات الإنمائية التي تعانيها المناطق على النحو الواجب. ويجب أن نضمن حماية حقوق الإنسان للمرأة والشباب والفئات الأخرى في سياق التنمية، مع وضع الحق في الحياة والتنمية في مقدمة عملنا وفي صميمه، في الوقت الذي نعمل فيه على تعزيز حقوق الإنسان الأخرى وحمايتها بطريقة متوازنة.

يتطلب المنع الفعال لنشوب النزاعات ظروفاً خارجية مواتية. وينبغي للأمم المتحدة أن تضمن قيامها بدورها في منع نشوب النزاعات وتعزيز جهودها الإنمائية. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أن تولي اهتماماً لاحتياجات البلدان المعنية وأن تبذل المزيد من الأنشطة العملية لتعزيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان وتنميتها المستدامة. وينبغي أن تعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز الثقة السياسية بين بلدان المنطقة وتشجيع التعاون الإقليمي. وينبغي أن نبني بيئة اقتصادية وتجارية دولية مفتوحة وغير تمييزية لكي يتسنى لعدد أكبر من البلدان النامية المشاركة بشكل عادل في التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وتقاسم عوائد التنمية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل الجهود لتعزيز إصلاح الهيكل المالي الدولي بحيث يتمكن من تلبية احتياجات البلدان النامية بشكل أفضل في مجالات مثل تمويل التنمية وتغير المناخ وبناء القدرات. وينبغي أن نحترم العدالة الدولية، وأن نعارض التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وأن نعارض النزعة الانفرادية والهيمنة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن فرض الجزاءات الانفرادية غير القانونية تعسفاً من جانب بعض البلدان، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستهدفة فحسب، بل يزرع أيضاً بذور نزاعات جديدة وعدم الاستقرار. ونحث هذه البلدان على رفع جميع الجزاءات الانفرادية على الفور.

ولطالما تحملت الصين، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن وعضواً مهماً من بلدان الجنوب، مسؤولية دعم جهود بلدان الجنوب لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، إلى جانب تعزيز تنميتها الخاصة بها. وفي عام 2015، أعلن الرئيس شي جين بينغ عن إنشاء الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، الذي نفذ حتى الآن 150 مشروعاً، ووفر دعماً مهماً لجهود المنظمة لتعزيز خطة التنمية المستدامة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتعد تكنولوجيا جونكاو إحدى المشاريع ذات الأولوية التي تُنفذ في إطار الصندوق الاستئماني. تساعد هذه التكنولوجيا، التي تستند إلى النباتات العشبية القابلة للتكيف على نطاق واسع، المزارعين على الاستثمار السريع في الصناعات الأعلى قيمة مثل الفطر وتربية الحيوانات. وقد تم الترويج لهذه التكنولوجيا واعتمادها حتى الآن في 107 بلدان في جميع أنحاء العالم، مما يبعث الأمل ويدعم الجهود المبذولة لمعالجة المشاكل المتصلة بالفقر والأمن الغذائي والعمالة.

وما فتئ البروفيسور لين جانشي، مخترع تكنولوجيا جونكاو الذي سيبلغ هذا العام سن 82 عاماً، يشارك في الأبحاث ذات الصلة لأكثر من 50 عاماً، ولا يزال مسافراً حول العالم للمشاركة شخصياً في البحث والتطوير والترويج لهذه التكنولوجيا. وقد سافرتُ منذ أسبوعين برفقة مسؤولين كبار من الأمانة العامة للأمم المتحدة والبروفيسور لين إلى رواندا وتنزانيا. والتقيت في منطقة موهانغا في المحافظة الجنوبية من رواندا بشاب يدعى نيامبو غيّر حياته باستخدام تكنولوجيا جونكاو. فبعد أن تعذر على نيامبو العثور على وظيفة بعد تخرجه، صادف دورة تدريبية عن تكنولوجيا جونكاو نظمها الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية. وفي غضون خمس سنوات فقط، تحوّل نيامبو من شاب عاطل عن العمل إلى مزارع يوظف الآن حوالي 30 شخصاً وينتج مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك الأغذية وعلف الحيوانات والأسمدة. وقد قال لي بفخر:

”لم تغير تقنية جونكاو حياتي فحسب، بل جعلتني بطلاً في قريتي لمساعدة الآخرين على التخلص من الفقر. وبفضل ذلك، أصبحت قادراً الآن على رعاية سبل عيش عشرات العائلات بمفردي“.

وبالرغم من صغر عِرق من الفطريات أو ورقة من العشب، فإنها تحمل الكثير من الأهمية. فهي ترمز إلى الممارسات الناجحة التي استكشفها الشعب الصيني لتعزيز الحد من الفقر والقضاء عليه وتجسد الإجراءات العملية التي اتخذتها الصين لدعم تحقيق التنمية المستدامة في بلدان الجنوب. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل مساعدة المزيد من البلدان النامية على تحقيق التنمية المستقلة، والمساعدة في التبشير ببزوغ فجر السلام في المزيد من المناطق ومواصلة بناء أساس السلام والاستقرار العالميين.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

وكما أوجز الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، يتطلب منع نشوب النزاعات تحولاً عاجلاً في النهج، تعترف فيه جميع الدول بأن الوقاية والحفاظ على السلام هدفان رئيسيان يتعهد الجميع بتحقيقهما. وفي مواجهة عدد متزايد من الأزمات، يجب على النظام المتعدد الأطراف أن يقدم دعمه المكثف. ويشمل ذلك تعزيز الكفاءات في مجال بناء القدرات لتطوير استراتيجيات الوقاية الوطنية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتمس الحاجة إلى تمويل أكثر استدامة

ويمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام، لا سيما من خلال صندوق بناء السلام. وللأسف، لا يزال صندوق بناء السلام يواجه عجزاً في التمويل. وسيساعد تجديد الدول الأعضاء التزامها بتقديم تبرعات في سد تلك الفجوات وسيكون استثماراً مباشراً في السلام المستدام.

وندرك أيضا الدور الحاسم للجنة بناء السلام في دعم أولويات بناء السلام. واللجنة في وضع جيد يمكّنها من اكتشاف التهديدات الناشئة وعلامات الإنذار المبكر والتي يمكنها إبلاغ المجلس بها. ونرحب أيضا بدعمها الفعال للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن بسبل منها، نشر خطة العمل الاستراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام. ويمكن أن تعزز اللجنة التحليلات المشتركة بين بعثات الأمم المتحدة وأن تساعد في الانسحاب المنظم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة.

وتؤيد مالطة وضع استراتيجيات وقائية وطنية شاملة يعزز فيها الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بعضها بعضا. وتتطلب الوقاية الفعالة فهم الديناميات الجنسانية لأسباب النزاع وعواقبه. وتكتسي تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تراعي المنظور الجنساني أهمية بالغة في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لأن الانتشار غير المقيد للأسلحة وإساءة استخدامها يؤديان إلى تفاقم العنف الجنساني إلى حد كبير. ويمكننا أن نساعد في التغلب على العقبات التي تعترض مشاركة المرأة وغيرها من أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين من خلال الاستثمار في إجراء إصلاحات دستورية وقضائية وتشريعية وانتخابية مراعية للمنظور الجنساني. كما أن ضمان تمويل المنظمات النسائية المعنية ببناء السلام وإعطاء الأولوية لمنع العنف الجنسي والجنساني يعززان السلام المستدام. ويجب ألا يضيع التقدم الذي أُحرز بشق الأنفس في دعم الدور القيادي للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام خلال المراحل الانتقالية. وتمشيا مع القرار 2594 (2021)، ينبغي أن يضمن التخطيط للمرحلة الانتقالية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة وإشراك الشباب. ويجب تضمين جميع مراحل العملية الانتقالية تحليلا جنسانيا شاملا وخبراتٍ فنية في المسائل الجنسانية.

وتشدد مالطة على أهمية تعزيز تحليل مخاطر الأمن المناخي كجزء من جهود بناء السلام. ونظل ملتزمين بضمان اتباع نهج شامل إزاء السلام والأمن من خلال التعهدات المشتركة بشأن المناخ والسلام والأمن. ويجب استخدام النظام المتعدد الأطراف لدعم الدول النامية التي تتحمل العبء الأكبر لتغير المناخ. ويجب البحث عن حلول مبتكرة للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره وتعزيز القدرة على الصمود وبناء القدرات، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للسكان في مجال الحماية.

في الختام، يبدو أن عدد الأزمات العالمية في تزايد مستمر على الرغم من اهتمام المجلس ببناء السلام والوقاية. وينبغي أن تدفعنا الذكرى السنوية الأولى لاعتماد الخطة الجديدة للسلام إلى التفكير في تنفيذ توصياتها في الفترة التي تسبق عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب، سيدي الرئيس، بمشاركتكم الشخصية في المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن منع نشوب النزاعات ونشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم على تقييماتهم.

غني عن البيان أن منع نشوب النزاعات من بين المهام الرئيسية التي يضطلع بها مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولكننا لا نعيش، للأسف، في عالم مثالي ويُظهر المجلس قصورا كبيرا في مجال منع نشوب النزاعات. فقصص النجاح أقل بكثير حتى الآن من قصص الفشل. ولطالما اعتقدنا أن منع نشوب النزاعات بفعالية ينبغي أن يستند إلى ضرورة مراعاة الأولويات الوطنية والطابع الفريد لكل حالة على حدة وهو ما تشير إليه الخطة الجديدة للسلام أيضًا. ومع أننا لا نؤيد كل ما ورد في الخطة، فإننا نتفق مع ما خلصت إليه من أن المسؤولية الوطنية للدول في حل المسائل المتعلقة برفاه مواطنيها وأمنهم بنفسها عامل مهم بالفعل في منع نشوب النزاعات بفعالية. ففي نهاية المطاف، من أدرى باحتياجات أي مجتمع والمخاطر التي يواجهها من سلطاته الوطنية؟ وبناءً على ذلك،

ينبغي أن تقرر حكومات كل دولة ذات سيادة بشكل مستقل التدابير والاستراتيجيات اللازمة لمنع نشوب النزاعات واندلاع العنف وللتعامل مع العواقب السلبية والتغلب على أي تحديات أخرى في سياق بعينه.

ونعتقد أيضا أن وضع استراتيجيات على الصعيد الوطني لمنع نشوب النزاعات واندلاع العنف هو أفضل طريقة للاستجابة للمصالح الوطنية للدولة استناداً إلى أولوياتها ومبدأ المسؤولية الوطنية وأن هذه الاستراتيجيات ينبغي ألا تخضع لمصالح الجهات المانحة الأجنبية. ومع ذلك، فإن فكرة وضع هذه الاستراتيجيات في حد ذاتها ليست بجديدة لأن هذه الممارسات الوطنية المحلية قائمة منذ فترة طويلة وإن كانت تحت مسميات مختلفة في بعض الأحيان. ولكن من المهم أن نفهم أنه لا يوجد شيء اسمه نهج عالمي لمنع نشوب النزاعات على النحو المعروض في الخطة الجديدة للسلام، مثلما لا توجد حلول عالمية تناسب كل أزمة. ويقر الأمين العام بذلك في موجزه السياساتي ويشير إلى أن القرارات المتخذة في هذا الصدد قد تتسم بالانتقائية وازدواجية المعايير.

قد لا يعجب البعض ما أوشك على قوله ولكننا اعتدنا قول الحقيقة: على الرغم من أن جميع البلدان متساوية في مواجهة مشكلة النزاعات الناشئة أو العنف، فإن بعض الدول تعتبر نفسها أسمى من غيرها ويسعدها أن تلقي المحاضرات على الآخرين ولكنها لا تستمع أبدًا إلى النقد الموجه إليها، وهذه أيضًا إحدى مشكلات منع نشوب النزاعات في الوقت الراهن. وما دام العالم منقسما إلى محاضرين ومتلقين، فإن التربة الخصبة لنشوب نزاعات جديدة ستنمو لا محالة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك المظالم التاريخية التي تعاني منها البلدان النامية والتي لم تُحل حتى الآن، وخاصة الدول الأفريقية، فمن الواضح أنه يصعب كثيرا على بلدان الجنوب التعامل مع منع نشوب النزاعات والأزمات ومعالجة عواقبها. وعلى الرغم أنه من المفترض أن الحقبة الاستعمارية أصبحت جزءا من التاريخ، فإن عالمنا المعاصر لديه عدد هائل من الوسائل لإبقاء وتعميق حالة تبعية الدول التي عانت من نير الاستعمار. ولا تعرف القوى الاستعمارية السابقة وحلفاؤها حدودا في سبيل الحفاظ على هيمنتهم الآخذة في الزوال عندما يتعلق الأمر بطرق الهيمنة على كوكبنا. وتسعى تلك القوى وحلفاؤها جاهدين إلى عرقلة بناء عالم عادل متعدد الأقطاب. ومما يعزز ذلك طبيعة الاقتصادات النامية المعتمدة على السلع الأساسية وعلى برامج صندوق النقد الدولي القاسية بل والاستعبادية في نهاية المطاف وما ينتج عنها من نزوح الأدمغة. ويؤدي كل ذلك إلى ترسيخ التخلف الاقتصادي والفقر وعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية، وهذه العوامل هي تحديدا التي تهيئ البيئة الخصبة لنشوب النزاعات.

وبدلاً من تقديم المساعدة الإنمائية من النوع وعلى النطاق اللذين تحتاج إليهما بلدان الجنوب، يفضل من نصّبوا أنفسهم أسياد العالم توريد كميات أكبر بكثير من الأسلحة إلى مناطق الاضطراب، وبالتالي الاستفادة من مصائب الغير وسرقة الموارد والاستيلاء على أصول الدول الأخرى. ويمكن لأولئك الذين يقفون ضد هذه المظالم أن يتوقعوا فرض جزاءات انفرادية عليهم واتخاذ تدابير تقييدية غير قانونية ضدهم. فأي وقاية يمكن أن نتكلم عنها في هذه الظروف؟ إننا نمر بمرحلة غالباً ما تكون فيها النزاعات الناشئة واضحة جداً لدرجة أن تجاهل أزمة تلوح في الأفق أصعب من دق ناقوس الخطر بشأنها. ومع ذلك، يختار العديد من أعضاء مجلس الأمن أن يصموا آذانهم ويغمضوا أعينهم بشكل انتقائي ثم يبحثون عن أي طرف سوى أنفسهم لإلقاء اللوم عليه في النزاع المقبل.

ولا داع للبحث بعيداً عن أمثلة على ذلك. أفلم يكن من الواضح حقًا ما الذي سيحدث نتيجة توسع منظمة حلف شمال الأطلسي شرقًا دون رادع في انتهاك للاتفاقات والمبادئ الأساسية التي مكنت من إنهاء الحرب الباردة؟ وإلى جانب الاستخفاف بمصالح روسيا والعوامل التي تهدد أمنها، فضلاً عن النهج الانتقائي تجاه حقوق الإنسان والحريات وازدواجية المعايير الصارخة، شكل ذلك على مر السنين خليطا قابلا للانفجار طال الوقت أم قصر وقد أدركنا جميعاً ذلك. إن ما فجّر النزاع المسلح في أوروبا هو الانقلاب المناهض للدستور الذي وقع في أوكرانيا عام 2014 والذي كان داعموه الغربيون يعدون له منذ فترة طويلة ويدعمونه بحماس، لكنهم بذلوا فيما بعد قصارى جهدهم لتجاهل عدم احترام النظام القومي الذي أفرزه الانقلاب للمبادئ

الأساسية لحسن الجوار والسلام بين الأعراق ولم يدركوا مظاهره القبيحة ذات الطابع النازي الجديد والمعادية للروس. وجاءت الفرصة الأخيرة لتجنب اندلاع أزمة وإعادة الحالة إلى مسار تجنب المواجهة والنزاع مع اتفاقات مينسك التي وافق عليها مجلس الأمن، والتي تجاهلها نظام كييف والغرب عمدًا. كم مرة طرحنا هذه المسألة وذلك الموضوع ككل في مجلس الأمن والجمعية العامة وحذرنا من أن الأمر محفوف بالمخاطر؟ كم مرة ادعت فيها البلدان الغربية في هذه القاعة أن الباطل حق وتحاشت إجراء حوار صريح؟

في نهاية المطاف، نحن أمام واقع لا مفر منه، وأولئك الذين أغمضوا أعينهم عن الحقيقة الجلية يتشدقون الآن، حتى في المجلس اليوم، بأهمية المنع. يبذلون كل ما في وسعهم لعرقلة تشكيل هيكل أمن عادل وشامل للجميع وغير قابل للتجزئة على مستوى أوروبا، مؤثرين عليه مصالحهم الأنانية وتطلعاتهم للهيمنة. في غضون ذلك، يتعمدون تأجيج الوضع في الشرق الأوسط وشرق آسيا بشكل مصطنع، ويرجون لنهج التكتلات معرضين عن إيجاد حلول تلبي مصالح جميع الجهات الفاعلة الرئيسية. من سنلوم عندئذ على حقيقة فشل المنع؟

يفهم زملاؤنا الغربيون بوضوح ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك. بيد أنهم لا يكترثون بالمناشدات الواضحة للسلام والاستقرار والمساواة من كل من يقطنون في الأحراش المحدقة "بحديقتهم الغناء"، بحسب تعبير السيد بوريل فونتيليس. إن الحفاظ على هيمنتهم واستمرارهم في استغلال بقية العالم أهم بكثير بالنسبة لهم من أي جهود لمنع نشوب النزاعات. إذن، عم نتكلم حقا اليوم؟ ما هي العناصر العالمية والإقليمية والوطنية للمنع التي يمكن أن نتكلم عنها في هذه الظروف؟ لا يمكن أن نتطرق إلى المنع الحقيقي إلا حين يتجلى نظام عالمي أكثر إنصافاً بوضوح وحينما تتمكن جميع بلدان العالم من التمتع بظروف متساوية لتحقيق التنمية وبناء دولها. لنعمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر سيراليون على عقد هذه الجلسة، وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

هذا موضوع في غاية الأهمية وحسن التوقيت. نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا في مجال منع نشوب النزاعات، ولهذا السبب، انضمت سلوفينيا إلى سيراليون وسويسرا في مبادرة العمل المشترك من أجل الخطة الجديد للسلام التي أطلقتها هذا الصباح الرئاسة الثلاثية لمجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات.

تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تمهيد الطريق من الحرب إلى السلام. ولكن ينبغي أن يكون أكبر عدد على الإطلاق من النزاعات العنيفة الجارية والأعداد القياسية للضحايا بين المدنيين بمثابة جرس إنذار للمجتمع الدولي لتعزيز جهوده في منع نشوب النزاعات، بدلاً من مجرد التركيز على التخفيف من حدتها. إن بناء السلام الشامل للجميع الذي يحول دون تكرار العنف ويبني مجتمعات قادرة على الصمود أمر ضروري للحفاظ على السلام. ويظل الإنذار المبكر والعمل المبكر أمرين أساسيين لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب للحيلولة دون المعاناة الإنسانية الهائلة، وتجنيب أجيال بأكملها تحمل عبء النزاع وضمان عدم إعاقة التنمية أو انتكاسها.

ويجدر بنا أن نكرر – من حيث الخسائر البشرية والتنموية والبيئية – أنه لا يوجد خيار أفضل من منع نشوب النزاعات. وينبغي لمجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهود لمنع تصاعد التهديدات إلى نزاع مسلح وأن يسعي إلى حلها سلمياً. والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتثال الكامل لهما، أمران أساسيان.

ويتطلب المنع الفعال اتباع نهج شاملة ومصممة خصيصاً تعكس احتياجات وآراء السكان على أرض الواقع. وينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع والعنف ومسبباتهما. وما من أحد أقدر على تحديد تلك المخاطر من الذين يعيشون ويعملون في المجتمعات المتضررة. وقد ثبت أن التواصل بصورة مجدية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي عادة ما تكون أول من يلاحظ أي تغييرات وعمليات مثيرة للقلق، أمر أساسي. وقد أبرز الأمين العام ذلك أيضًا في الخطة الجديدة للسلام. لذلك نحن بحاجة إلى الاستثمار في قدرات المنع

على الصعيد الوطني مع إشراك المجتمع بأسره وصياغة استراتيجيات وطنية للمنع.

وعليه، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية.

أولاً، لا يمكن حل أي أزمة أو نزاع بنجاح من دون استيعاب الجميع. المجتمعات التي تحقق المساواة بين الجنسين هي مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومسالمة. إن إزالة جميع الحواجز التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يحقق لنا مؤسسات أكثر فعالية. إنه استثمار في النساء والفتيات، ويعزز مشاركتهن في جميع مجالات الحياة الخاصة والسياسية. إن المرأة تتحمل وطأة النزاع ويمكن أن تكون من العوامل الرئيسية لمنع نشوبه.

وفي سياقات ما بعد النزاع، يجب أن تشارك المرأة على جميع مستويات ومراحل عمليات السلام والأمن وبناء السلام مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة. وبالمثل، من المهم تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في تلك الجهود، لأنهم الجيل الأكثر استفادة من السلام والاستقرار. لذلك من الضروري تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن تنفيذا كاملا.

ثانياً، من الواضح أن تغير المناخ معترف به اليوم كعامل مضاعف للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، لأنه يزيد من ضعف المجتمعات ويزيد من احتمال نشوب النزاعات، لا سيما النزاعات داخل المجتمعات وفيما بينها. وينبغي النظر إلى تحسين قدرة الحوكمة لإدارة الموارد الطبيعية والسيطرة عليها بشكل مستدام وفعال على أنه استثمار في منع نشوب النزاعات وعنصر حاسم في بناء السلام. وهذا هو السبب في أن سلوفينيا تؤيد بقوة التوصية الواردة في الخطة الجديدة من أجل السلام بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة من خلال المراكز الإقليمية المشتركة المعنية بالمناخ والسلام والأمن، مما يساعد على تسريع وتيرة تحقيق التقدم وتوفير الدعم الفني بشأن هذه الخطة.

ثالثاً، يمكن للمجلس، بل يجب عليه أن يتصرف من خلال الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وأن يستخدم الأدوات المتاحة له بشكل أفضل لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ويحتاج المجلس أيضاً إلى الاستفادة بشكل كامل من لجنة بناء السلام كهيئة استشارية وكمركز لعقد اجتماعات وجمع السلطات والجهات الفاعلة الوطنية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة لمناقشة وتعزيز منع نشوب النزاع الذي تقوده البلدان.

أود أن أختتم بالقول إنه في عصر التهديدات الجديدة والأكثر تعقيدًا، فإن منع نشوب النزاعات أمر ضروري لتوفير الاستقرار والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة في المجتمعات الهشة. وفي ضوء ذلك، فإن الميثاق من أجل المستقبل واستعراض هيكل بناء السلام في عام 2025 يتيحان فرصة أخرى للنهوض بالمنع وبناء السلام من أجل السلام المستدام.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب موزامبيق بفخامتكم، سيدي الرئيس، في نيويورك لترؤس هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونثني على رئاسة سيراليون لاختيارها موضوعًا بالغ الأهمية وحسن التوقيت لمناقشة اليوم. تجري هذه المناقشة في خضم التحديات المستمرة التي تواجه منع نشوب النزاعات وتهدئتها في جميع أنحاء العالم. كما نود أن نعرب عن امتناننا البالغ للإحاطات الثاقبة التي قدمتها الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، السيدة إليزابيث سبيهار؛ ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، سعادة السفير بانكولي أديويي؛ والأمينة التنفيذية للجنة المستقلة للسلام والتماسك الوطني في سيراليون، حواء ساماي؛ والمدير التنفيذي للعمل الطوعي من أجل تنمية هايتي، أرنو ديكارد.

وإذ نبحر في عالم يزداد تعقيدًا ولا يمكن التنبؤ به، فإن اتباع نهج شامل وجامع لمنع نشوب النزاعات أمر بالغ الأهمية إن أردنا بناء مجتمع دولي يسوده السلام. إن النزاعات، سواء كانت مسلحة في طابعها أو تنطوي على اضطرابات مدنية أو أزمات سياسية طويلة الأمد، لها عواقب وخيمة وبعيدة المدى على الشعوب والدول. فهي تقوض التنمية، وتزعزع استقرار مناطق بأكملها، وتمزق النسيج الاجتماعي وتتسبب في معاناة إنسانية هائلة، كما أجادت السيدة

سبيهار في وصفها اليوم. ومن الأمثلة القاتمة على ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النزاعات المستمرة في الشرق الأوسط وآسيا – بما في ذلك في غزة وسورية ولبنان واليمن وميانمار – وفي أفريقيا، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى والصومال والساحل والسودان وليبيا، وفي أوكرانيا وكوسوفو في أوروبا. ويمكننا أن نكون على يقين من أنه كان من الممكن إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح لو تم منع نشوب تلك النزاعات، ولما كان المجتمع الدولي ليتحمل العبء الثقيل لمعالجة العواقب الوخيمة الناجمة عن ذلك، بما في ذلك الأزمات الإنسانية. وبالتالي فإن منع النزاعات هو أساس حل النزاعات وهو أمر مرغوب فيه أكثر بكثير من التعامل مع عواقبها المأساوية. وقد أكد التقرير المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لعام 2018 بعنوان "سبل تحقيق السلام" على هذه النقطة، وقدر أن منع نشوب النزاعات يمكن أن يوفر ما بين 5 بلايين و 70 بليون دولار سنوياً. كما أشار التقرير إلى أن كل دولار يتم استثماره في الوقاية وبناء السلام من شأنه أن يقلل من تكاليف النزاع مع مرور الوقت.

وكما عبّر الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي في نهاية الحرب الباردة، في وثيقته المؤثرة الصادرة عام 1992 بعنوان "برنامج للسلم"، فإن هدف الوقاية يجب أن يكون

> "السعي، في أقرب مرحلة ممكنة، إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى صراعات، والعمل عن طريق الدبلوماسية على إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف".

كان "برنامج للسلم" وثيقة متبصرة. وقد أرسى الأساس لجهود بناء السلام اليوم. وقد أقرّ بأهمية فهم النزاع والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. كما دعا البرنامج إلى استخدام المساعدة الإنمائية لتجنب هشاشة الدول، لأن هشاشة الدول، كما ندرك الآن، تدعو إلى نشوب النزاع. إن هذه الرؤية لأمم متحدة تتصرف في وقت مبكر وبشكل حاسم لمعالجة الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات لا تزال وثيقة الصلة بعالم اليوم الذي تسوده الفوضى. وفي هذا السياق، فإن الخطة الجديدة للسلام التي حددها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في تموز/يوليه 2023 هي جزء مهم للغاية من التفكير والعمل. إنها تُعمّق وتُوسع، فيما يتعلق بالاضطرابات التي يشهدها العالم، رؤيتنا وفهمنا للوقاية كركيزة لأمننا الجماعي. وهي تذكّرنا بأن الوقاية يجب أن تكون أولوية سياسية لجميع الدول، وأنه يمكن تجنب النزاعات لأن

> "الحرب [دائماً ما تكون] خياراً من ضمن الخيارات المطروحة، إذ يُتخذ السلاح بديلاً للحوار والقسر عوضاً عن التفاوض، والإكراه بدلاً من الإقناع."

ومن الأمور المحورية في الخطة الجديدة للسلام الدعوة إلى طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام، بهدف ضمان أن تظل الحلول السياسية هي الخيار الأساسي لحل النزاعات. يشمل ذلك مراجعة جميع الأدوات التي تشكل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتحسين إدماج الوقاية وتقييم المخاطر في عمليات صنع القرار في المنظمة. والأهم من ذلك أن الخطة الجديدة للسلام هي دعوة ملحة وتذكير بضرورة التمسك بميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي الذي يعد أساساً ضرورياً لتفاهم أفضل بين الأمم.

وهذا نهج تتبناه موزامبيق بكل إخلاص. توفر تجربتنا وجهودنا المحلية الحالية في حل النزاعات والمصالحة والوحدة الوطنية وبناء السلام وحتى صنع السلام وحفظ السلام دروساً قيّمة في أهمية الوقاية في بلدنا وفي السياق الأفريقي الأوسع. إن نزاعنا الداخلي، المرتبط بحرب طويلة مزعزعة للاستقرار في أعقاب كفاحنا التحرري المنتصر، قد ترك ندوباً عميقة في نسيجنا الاجتماعي والسياسي. لكنه أرسى أيضاً الأساس لعملية سلام شاقة يمكننا أن نستخلص منها دروساً مفيدة على الصعيد المحلي وعلى مستوى القارة وحتى خارجها. إن عملية السلام في مابوتو، التي تُوجت باتفاق السلام والمصالحة الوطنية لعام 2019، هي شهادة على أهمية القيادة الوطنية وتولي مقاليد الأمور على الصعيد المحلي والحوار المستمر والدعم الدولي المستمر في حل النزاع. كما أثبتت أن منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وتجنب الانتكاسات إلى النزاع يظل أولوية قصوى ومسؤولية كبيرة على الدول.

في اجتماع لجنة بناء السلام خلال رئاستنا لمجلس الأمن في آذار/مارس 2023، سلط فخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي رئيس موزامبيق الضوء على تجربتنا في دمج بناء القدرة على الصمود في استراتيجيات التنمية الوطنية، لا سيما في مقاطعتنا الشمالية المتضررة من الإرهاب. وبالتالي، فإن تجربة موزامبيق تثبت صحة فرضية الخطة الجديدة للسلام من خلال التأكيد على الحاجة إلى استراتيجيات منع نشوب النزاعات المتجذرة بعمق في الواقع المحلي، مع دعم المؤسسات الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، يتطلب تنوع القوى المحركة للنزاع في أفريقيا مقاربات مصممة خصيصاً لتعترف بالتحديات والفرص الفريدة في كل سياق. إن نهجنا القاري، الذي يرتكز على مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، يؤكد بشكل صحيح على الحاجة إلى العمل المبكر والحاسم بشأن القضايا الناشئة.

ختاماً، تود موزامبيق أن تعرب عن دعمها القوي للأمين العام ولجنة بناء السلام في تنفيذ الخطة الجديدة للسلام، ولا سيما في دعم الدول الأعضاء في تسوية النزاعات ومنع نشوبها.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر سيراليون على إتاحة الفرصة لنا لتناول الموضوع المحوري المتمثل في بناء السلام والوقاية بوصفه أفضل وسيلة لضمان السلام الدائم. كما أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيّمة. إن وفد بلدي يقدر ويحيط علما بالتقييم الذي قدمته لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن في هذه المناسبة.

فلقد كان لدى الأمم المتحدة، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، جداول أعمال للسلام تتضمن توصيات تعالج، بشكل عام، الحاجة إلى نهج متكامل ومتسق بين الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون كشروط لمجتمعات يعمها السلام وعادلة.

وتشدد خطة الأمين العام الجديدة للسلام على أن الاستثمار في المنع لا يزال يقيم بأقل من قيمته الحقيقية بشكل مزمن. وبالتالي، فليس من قبيل المصادفة أن تتكاثر النزاعات في جميع أنحاء العالم، وأن ينهار النظام الدستوري الديمقراطي في جميع القارات، وأن تنشط النزاعات الجيوسياسية العالمية من جديد.

ويمكن تفسير العنف العالمي أيضًا من خلال دراسة نتائج تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 الذي يُبين أنه أحرز تقدم في 17 في المائة فقط من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبعبارة أخرى، من بين 169 غاية تقيس تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17، هناك 135 غاية لا تسير على المسار الصحيح.

وبالتالي، فإن الفرضية المتمثلة في أن السلام والتنمية يعزز كل منهما الآخر ليس لها أي تطبيق عملي. فبناء السلام يتطلب استجابات طويلة الأمد، بل كذلك نتائج فورية تستعيد ثقة الناس. وبذلك، فإن المنع أفضل طريقة للحفاظ على السلام من خلال مراعاة احتياجات السكان بطريقة شاملة. ويتطلب المنع الفعال نهجاً شاملاً وإرادة سياسية بل وميثاقاً اجتماعياً داخل البلدان وشراكات دائمة وموارد مستدامة ولكن، قبل كل شيء، يتطلب ملكية وطنية لتكييف استراتيجيات الوقاية مع واقع كل بلد.

وكما إنه لا سلام بدون تنمية، فكذلك لا سلام بدون عدالة. ولذلك فإن المساءلة من خلال إنشاء مؤسسات قوية أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة والسلام. وفي العديد من الحالات، تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي الشريك المثالي الذي يمكن أن يوفر تعاونا فعالا وتكميليا في هذا المجال وفي العديد من المجالات الأخرى.

ويكتسي القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع أهمية لبناء السلام. فالسكان الذين يتمتعون بخدمات أساسية وتعليم وفرص وتوظيف أقل عرضة لاختيار طريق العنف والإجرام – بل والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – ولهذا السبب يجب أن تكون مكافحة الفقر وعدم المساواة والإقصاء أولوية والتحدي الرئيسي للمجتمعات الديمقراطية.

وفي ذلك السياق، وقبل كل شيء، وبسبب الرياح التي تهب على منطقتي، أشدد على أهمية إجراء انتخابات شاملة وحرة وشفافة من أجل بناء السلام واستدامة السلام. وفي ذلك الصدد، نتذكر كلمات كوفي عنان في خطابه المعنون "الفوضى العالمية الجديدة: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"، عندما ذكر في عام 2014 أنه لا ينبغي للمرء أن يعطي الانطباع بأن الشارع

هو البديل عن الانتخابات، لأن هذه الأخيرة تضمن التغيير السلمي والقيادة الديمقراطية، ولأن الديمقراطية، على الرغم من عيوبها، دائمًا بديل أفضل من الانكفاء إلى الاستبداد.

إن دعم المؤسسات المالية الدولية والإقليمية أمر أساسي إذا أردنا القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات ووضع الوقاية في صميم الاستراتيجية، تمشيًا مع خطة عمل أديس أبابا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعمل لجنة بناء السلام باستمرار على تعزيز هذه الشراكات، وتحمل رسالة استباقية بشأن الدعم الذي يمكن تقديمه للبلدان التي تمر بحالات نزاع أو ما بعد النزاع، وفقًا لاحتياجاتها، مع إعطاء مكانة مرموقة للدبلوماسية الوقائية والوساطة. فيجب تعزيز لجنة بناء السلام من أجل تلك الإسهامات وغيرها.

وأخيراً، يتيح الميثاق من أجل المستقبل، الذي يجري التفاوض بشأنه حاليًا، واستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة الذي سنتناوله في عام 2025، فرصة للوفاء بمسؤولية الأمم المتحدة والمجلس عن السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ولذلك، فإن كلمات الأمين العام بطرس بطرس غالي، التي سبق أن اقتبسناها هذا الصباح، لم تكن لتكون أحسن توقيتا. فقد أشار، عندما قدم أول خطة للسلام في عام 1992، إلى الحاجة إلى الإصلاح من أجل الوفاء بتلك المسؤوليات,

(تكلم بالإنكليزية)

”ولذلك يجب أن تزداد سرعة الخطو إذا أريد للأمم المتحدة أن تواكب تسارع التاريخ الذي اتسم به هذا العصر. ويجب أن نسترشد لا بالسوابق وحدها، مع ما قد تكون عليه من الحكمة، بل أيضا باحتياجات المستقبل وبالشكل والمحتوى الذي نريد أن نعطيه لهذا المستقبل“. (S/24111، صفحة 30)

السيد هيونوو تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أتقدم بالشكر الخاص لسيراليون على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام جدا. كما أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة سبيهار والمفوض أديوبي والأمينة التنفيذية ساماي والمدير التنفيذي ديكاردس على مشاركتنا رؤاهم.

تؤيد جمهورية كوريا البيان الذي سيدلي به ممثل المكسيك باسم مجموعة حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات.

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

إن منع النزاعات واستدامة السلام موضوع حسن التوقيت قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025. وعلى وجه الخصوص، كان استعراض هيكلية بناء السلام لعام 2015 معلما بارزا هاما. وبمفهوم استدامة السلام، تحوّل التركيز على إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع إلى نهج شامل يشمل منع نشوب النزاعات.

وبناءً على الإنجازات التي تحققت خلال العقد الماضي، يجب علينا الاستفادة من هذه الفرصة. وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن تكون الملكية الوطنية في صميم منع نشوب النزاعات واستدامة السلام. وقد كان الأمين العام محقا في تحويل تركيز نموذج منع نشوب النزاعات تجاه الملكية الوطنية. ولا يقتصر منع نشوب النزاعات على الصعيد الوطني على أولويات الحكومة فحسب، بل يشمل كذلك آراء جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والفئات الأكثر تضرراً. ولاستراتيجيات المنع الشاملة وذات القيادة الوطنية تلك فرصة أكبر للنجاح إلى جانب الدعم القوي من الدوائر المحلية والمجتمع الدولي.

ثانياً، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بشكل أوثق مع أصحاب المصلحة المتعددين من خارج المنظمة الذين لديهم فهم عميق للتعقيدات الإقليمية والديناميكيات المحلية. إن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية لضمان الفعالية والاستمرارية في بناء السلام.

ونرحب بتعاون أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكذلك دعم الجهود الإقليمية، بما في ذلك بتمويل عمليات دعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن بتكليف من الاتحاد الأفريقي. كما تضطلع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية بدور حاسم في مساعدة البلدان في

جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام. وتشير الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يسهم بشكل كبير في تقليل احتمال نشوب نزاعات. وعلى هذا النحو، ينبغي للأمم المتحدة تنظيم وتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية لتوفير دعم أكثر شمولاً للبلدان التي تسعى جاهدة لتجنب النزاعات أو الانتكاس إليها.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة المتعلقة بضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة على أساس النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وهو دور ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى زمام المبادرة فيه. ويشكل التغلب على النزعات الانعزالية وتشجيع توثيق التنسيق محور تركيز مستمر منذ عقود. وقد شهدنا بعض النجاحات الملحوظة، مثل إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين ونشر مستشاري السلام والتنمية وبرنامج إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لتعزيز القدرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات. غير أنه من المتفق عليه على نطاق واسع أنه يمكن، بل وينبغي، فعل المزيد. وسيراليون أحد الأمثلة الرئيسية في جميع هذه الجوانب. واستنادا إلى هذه الحالات الناجحة، ينبغي أن نواصل تحسين قدرات الأمم المتحدة في مساعدة الجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويشمل ذلك تعزيز لجنة بناء السلام والنهوض بتعاونها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن ومختلف أصحاب المصلحة.

لقد استضافت جمهورية كوريا المشاورات الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في سول في أيار/مايو الماضي للمساهمة في التحضير لاستعراض هيكل بناء السلام المقرر إجراؤه العام المقبل. وبصفتنا عضواً في لجنة بناء السلام ومساهماً رئيسياً في صندوق بناء السلام والنداء المتعدد السنوات، سنواصل المشاركة البناءة في المناقشات لجعل هيكل بناء السلام أقوى وأكثر فعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد البرازيل بسيراليون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

درجت البرازيل على تأييد فكرة أن الوقاية عنصر أساسي في أي نهج شامل للحفاظ على السلام. وهذه الفكرة مشار إليها في الخطة الجديدة للسلام، ونأمل أن تُدرج في "الميثاق من أجل المستقبل". ومن خلال معالجة مسألة منع نشوب النزاعات، يمكن للمجتمع الدولي أن يعيد الالتزام بالمقاصد والمبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السادس.

إن النزاع ليس حتمياً أو نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها. بل يمكن – وينبغي – تجنبه. ويجب أن نشجع ونعزز التحول إلى نموذج الوقاية. فالوقاية لا تنقذ الأرواح فحسب، بل هي في النهاية أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بنشر عمليات سلام وبذل جهود للإنعاش بعد انتهاء النزاع. ومن أجل التخلص من عقلية رد الفعل والتخفيف من حدة المشكلة، ينبغي أن نكون قادرين على الاستثمار في آليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوساطة وغيرها من الأدوات الموجودة بالفعل رهن تصرفنا.

ونظرا لأن المناطق والبلدان لديها تحدياتها ومواردها الخاصة، فمن الأهمية بمكان إيجاد سبل لدعم منع نشوب النزاعات استناداً إلى أولويات وخصوصيات كل منها. وينبغي تعزيز ثقافة المنع محليا ووطنيا وإقليميا بينما نتمكن من تقديم الدعم فيما يتعلق بتحديات محددة ومن إسماع صوت المتضررين من مخاطر محددة. وينبغي تعزيز التعاون الدولي والاستفادة من الأدوات الدبلوماسية لمعالجة الأسباب العديدة المختلفة للنزاع، بما في ذلك الفقر المدقع وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وضعف مؤسسات الدولة وعدم الاستقرار.

كما تؤدي المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ومصارف التنمية دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات وتسويتها. فالجهود الإقليمية التعاونية ضرورية لتحقيق السلام المستدام. ويجب

على الأمم المتحدة ككل والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية أن تساعد البلدان التي تعكف بجدية على تنفيذ استراتيجيات لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات تحت مظلة لجنة بناء السلام.

أما على المستوى الوطني، فإن إشراك المجتمع المدني والمنظمات الشعبية وجماعات السكان الأصليين والقادة المحليين والمجتمعات المحلية في منع نشوب النزاعات أمر بالغ الأهمية لوضع استراتيجيات مصممة خصيصا لمواجهة تحديات وطنية محددة. ولا يمكن تحقيق السلام دون معالجة شواغل الأشخاص المتضررين بشكل مباشر، وخاصة النساء والشباب. ويقوي هذا النهج الشامل نسيج المجتمع ويعزز الشعور بامتلاك زمام الأمور والقدرة على الصمود. ويوفر تعدد وجهات النظر تصوراً أوسع للمخاطر ويساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى استثمارات.

ويجب توفير الموارد الكافية لتنفيذ استراتيجيات ونُهج للوقاية. والحصول على الوسائل المالية الكافية أمر أساسي لنجاح تنفيذها. فالاستثمار في التعليم والبنية التحتية والحوكمة، على سبيل المثال، في إطار استراتيجية قوية لمنع نشوب النزاعات، يمكن أن يعود بفوائد على السلام والأمن العالميين في الأجل الطويل. ويمكن أن تشكل توصيات "الخطة الجديدة للسلام" ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام المقرر في العام المقبل رؤية لإعادة تحديد نهجنا في منع نشوب النزاعات. والبرازيل على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء لإنشاء إطار عمل للسلام أكثر مرونة واستباقية وأقدر على امتصاص الصدمات.

وأود أن أشير إلى المشورة الخطية التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى هذه الجلسة والتي تتناول دور هذه الهيئة في الوقاية كجزء من جهود الحفاظ على السلام.

أخيرا، أود أن أذكّر جميع الأعضاء بأن البرازيل، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام، ستستضيف اجتماعاً وزارياً للجنة في 26 أيلول/سبتمبر بشأن موضوع استعراض هيكل بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس المجموعة بالنيابة.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لجمهورية سيراليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام جدا. كما أشيد بمقدمي الإحاطات على وجهات نظرهم المفيدة جدا والقوية بشأن المسألة قيد النقاش.

يتماشى موضوع هذه المناقشة المفتوحة على نحو سليم مع مبادئ منظمة التعاون الإسلامي المتمثلة في تعزيز الوحدة والتضامن بين دولها الأعضاء. وينبثق هذا الهدف ذو الأولوية من الفهم لحقيقة أنه يمكن تعزيز ديمومة واستدامة السلام والأمن والتنمية عندما يُبنى كل ذلك على أساس متين من العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية القائمة بين شعوب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أنه يؤكد الرؤية الشاملة للمنظمة وقوامها إعلاء القيم الإسلامية السامية المتمثلة في السلام والتراحم والتسامح والعدل والكرامة الإنسانية من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتقدم والازدهار داخل الدول الأعضاء وعلى الصعيد العالمي.

وانطلاقاً من تلك المبادئ التي كرسها الزمن، تواصل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التمسك بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة بشأن جميع القضايا التي تؤثر على صون السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وخاصة المبدأ المقدس المتمثل في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد أصبحت هذه الشراكة أكثر وضوحا في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، بل وفي النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت الذي نقر فيه بالمبادرات الجريئة للأمم المتحدة الموجهة نحو التنمية في مجال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، فإننا ما زلنا نلفت الانتباه إلى النزاعات الكبرى في منطقتنا التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة في العالم. ويأتي في

مقدمة تلك الأزمات استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والحرب المستمرة في غزة في تحد للتحرك العالمي الحاسم رغم الخسائر البشرية والمادية الفادحة التي تكبدها السكان المدنيون الأبرياء في فلسطين المحتلة.

وترى منظمة التعاون الإسلامي أن فشل هذه الهيئة العالمية الأعلى من نوعها في وضع حد فوري للكارثة الإنسانية التي طال أمدها في فلسطين يشكل انتكاسة خطيرة ومؤسفة لدورها البارز في تعزيز السلام والأمن العالميين. وبناء على ذلك، وتماشيا مع نموذج الأمم المتحدة، فإن منظمة التعاون الإسلامي تنفذ استراتيجيات كلية وشاملة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. ويتجلى ذلك في مختلف أطر السياسات والترتيبات المؤسسية القائمة لتعزيز السلام المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بين شعوب منطقة المنظمة.

في إطار معالجة العلاقة بين النزاع والتنمية، تقدم مختلف المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الدعم الإنمائي للمؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة. وتعمل هذه المؤسسات في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والابتكار والأمن الغذائي والتعليم والبحث والفنون والرياضة والثقافة والتجارة والتنمية. ويشمل ذلك مؤسسات متخصصة أخرى تركز كل منها على التنمية المتعددة الأطراف وقطاع الأعمال المصرفية والمالية وتمكين المرأة والنهوض بالشباب.

وتعزيزا لالتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة وفي إطار ميثاق من أجل المستقبل المقترح، وضعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أدوات السياسة العامة بهدف تيسير العمل فيما بينها والتعاون الدولي مع الأمم المتحدة بشأن مسائل بناء السلام مثل تدابير مكافحة الإرهاب ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الفساد والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة وغيرها.

وعلاوة على ذلك، مما يثلج الصدر أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي دول مساهمة في عمليات الأمم المتحدة للسلام ومبادرات بناء السلام ومستفيدة منها أيضا، مما أسهم إسهاما كبيرا في دعم تسوية النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وإجراءات الاستجابة الإنسانية في البلدان المتضررة من النزاعات، فضلا عن الدور التعاوني لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دعم الهشاشة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن برنامج التعاون الثلاثي لمنظمة التعاون الإسلامي قدم الدعم اللازم لبناء القدرات والثروات من الموارد لأقل البلدان نمواً والدول الهشة داخل منظمة التعاون الإسلامي في إطار الصناديق المخصصة للتخفيف من حدة الفقر، وهي صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي وصندوق منظمة التعاون الإسلامي الاستئماني لأفغانستان.

بالإضافة إلى ما ذكرتُه، صُممت البرامج الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا وآسيا الوسطى لإعطاء الأولوية للتدخل المحدد الهدف بشأن البرامج ذات الصلة ضمن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات مثل التمويل البالغ الصغر والتدريب المهني والأمن الغذائي، مع التركيز على القدرة على الصمود في مجال المياه في البلدان التي تعاني من أعلى معدلات الإجهاد المائي.

وتشدد منظمة التعاون الإسلامي، في مجال تعزيز التسامح بين الأديان، على أهمية تنفيذ القرار (قرار الجمعية العامة 254/76) الذي يحدد يوم 15 مارس/آذار يوماً دولياً لمكافحة كراهية الإسلام، بما في ذلك تدابير مكافحة كراهية الإسلام. وواصلت منظمة التعاون الإسلامي من جانبها اتخاذ قرارات تدين جميع أعمال العنف على أساس الدين أو المعتقد بهدف تعزيز الوئام بين الأديان والحفاظ على التنوع والتسامح والاحترام المتبادل بين العالم الإسلامي والمجتمعات العالمية. وتهدف هذه التدابير إلى وقف موجة الأعمال الاستفزازية التي أدت في الماضي القريب إلى وقوع اشتباكات بين أتباع معتقدات دينية مختلفة.

أخيراً، فإننا مقتنعون بأن التدابير التي ذكرتُها ستساهم في تحقيق نتائج إيجابية لهذا النقاش من خلال مختلف الممارسات الفضلى لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها.

أود الآن أن أدلي ببيان مقتضب بصفتي الوطنية.

تقوم الفرضية الأساسية للخطة الجديدة للسلام على منع نشوب النزاعات. ونعتقد أن جهود منع نشوب النزاعات يجب أن تهدف إلى معالجة جميع العوامل التي تؤدي إلى الحرمان والتمييز والإقصاء والقضاء عليها. ويجب أن تشمل جميع أفراد المجتمع. ولئكن كان منع نشوب النزاعات أساسا عملية تتم بقيادة وطنية، فإن التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية يتطلب دعم جميع الشركاء وتعاونهم. وأود أن أعرض بضع نقاط.

أولاً، غالباً ما تكون تدابير منع نشوب النزاعات متأصلة في السياسات الوطنية القائمة بأشكال مختلفة، بما في ذلك في سياسات التنمية الوطنية. والمهم هو بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي لتنفيذ تلك التدابير بطريقة منسقة ومتكاملة بحيث يمكن القضاء على الدوافع الكامنة وراء النزاع والعنف واستدامة السلام والتنمية.

ثانياً، يجب أن تكون الجهود الوطنية المبذولة لمنع نشوب النزاعات مدعومة من المؤسسات الدولية. وفي هذا الصدد، تكتسي كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تدعم الدول الأعضاء في الميدان، بما في ذلك لجنة بناء السلام، دورا بالغ الأهمية. ويمكن للجنة بناء السلام، من خلال تجربتها وخبرتها في دعم الجهود الوطنية لبناء السلام، أن تواصل توجيه الأمم المتحدة والدول الأعضاء نفسها في جهودها الوطنية الرامية إلى منع نشوب النزاعات.

ثالثاً، إن دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات ومنع نشوبها مهم جدا. لقد شهدنا جهوداً إقليمية ناجحة لبناء السلام وحفظه واستدامته في مناطق مختلفة، بما في ذلك أفريقيا. ويشجعنا أيضاً التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدعم الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع في ميانمار من خلال تيسير الحوار البناء بين جميع الأطراف. وتأثرت بنغلاديش، باعتبارها بلدا مجاورا متاخما لميانمار، منذ فترة طويلة بعواقب النزاعات الداخلية في البلد وسياساته في اضطهاد الأقليات، مثل الروهينغيا، مما أدى إلى نزوحهم القسري المتكرر إلى بنغلاديش. ونعتقد أن المبادرات الإقليمية الأقوى والأكثر خضوعاً للمساءلة يمكن أن تكمل جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في بناء السلام في ميانمار.

رابعا، إن تعزيز الاستثمار في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أمر بالغ الأهمية في جهودنا لرسم مستقبل آمن ومزدهر للجميع. ويمتلك الشباب القدرة على تحدي المشكلات النظامية للمجتمع وإحداث تغييرات ثورية في النظام. ويمكن الاستفادة من طاقتهم الإنتاجية للقضاء على الفقر والإقصاء وبناء مجتمعات مسالمة. لقد شهدنا في بنغلاديش في الآونة الأخيرة ثورة بقيادة الشباب الذين ضحى العديد منهم بأرواحهم لإثبات حقهم في التعبير عن رأيهم وإشراكهم في شؤون الدولة. وتشمل حكومتنا المؤقتة الجديدة، التي يقودها محمد يونس الحائز على جائزة نوبل، الشباب وتهدف إلى بناء بلد خالٍ من التمييز، وهو الاستثمار الأكثر فعالية في منع نشوب النزاعات. وكما قال رئيس حكومتنا، السيد يونس، فإن المهمة جسيمة ولكنها قابلة للتنفيذ بدعم من الشعب والمجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): نشكر سيراليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم في الوقت المناسب ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

أود أن أشيد بالأمين العام الراحل بطرس بطرس غالي الذي كان أول من قدم رسميا تقريره التاريخي "برنامج للسلم". واعتبر بناء السلام مرحلة تكميلية أساسية في الاستجابة للنزاعات بحيث تهدف إلى تعزيز السلام وتوطيده من أجل تجنب العودة إلى النزاع. وقد كرر الأمين العام الحالي، السيد أنطونيو غوتيريش، هذا التحول في النموذج الفكري بإصداره الخطة الجديدة للسلام التي تقر بالحاجة إلى استمرارية السلام بناءً على فهم أفضل للدوافع الكامنة وراء النزاع وإعطاء الأولوية للاستثمار في الوقاية وبناء السلام. وعليه، أود أن أتشارك النقاط التالية:

أولاً، تشيد مصر بتركيز الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام على الحاجة إلى استمرارية السلام التي تعطي الأولوية للاستثمار في الوقاية. وتحقيقا لذلك، نؤكد على ضرورة تحول النموذج من إدارة الأزمات إلى نهج شامل ومتسق ومزود بالموارد الكافية عبر سلسلة السلام والتنمية.

ثانيًا، تتضمن الخطة الجديدة للسلام العديد من العناصر الإيجابية التي تتوافق مع مواقف مصر، خاصة فيما يتعلق بالشراكة مع الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وتؤكد على أهمية حشد الموارد التي يمكن التنبؤ بها لعمليات دعم السلام الإقليمية، وهو ما تجسد في اتخاذ القرار التاريخي 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى الاتفاق على طرائق تنفيذه في المستقبل القريب.

ثالثاً، نؤكد في السياق ذاته على أهمية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في القاهرة بعد تشغيله بالكامل. ومصر على استعداد للقيام بدورها في مد جسور التواصل في هذا الصدد، تحت قيادة فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس مصر وقائد إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في الاتحاد الأفريقي.

رابعا، من الجدير بالثناء أن الخطة الجديدة للسلام تقر بالحاجة إلى الاستثمار في الوقاية وتوسيع دور لجنة بناء السلام، ولا سيما أدوارها المتعلقة بعقد الاجتماعات ومد جسور التواصل وتقديم المشورة، فضلا عن توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام لبناء السلام والذي ينبغي أن يسعى إلى تحقيق تقدم في جميع مسارات التمويل. ونؤكد من جديد على محورية جهود بناء السلام في عمل الأمم المتحدة في جميع المراحل المتوالية لعملية السلام، مع ضمان تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني في جهودنا الوقائية.

خامسا، تود مصر في هذا الصدد أن تعرض شواغلها بشأن جوانب التقدم الضئيلة المحققة في التمويل المستدام للوقاية وبناء السلام. ومن المهم أن ننظر بجدية في دعم خيارات بناء السلام في ضوء التحديات الدولية الراهنة التي تشهد انخفاضا كبيرا في مخصصات الميزانية المتعلقة بالأنشطة البرنامجية لبناء السلام. لذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة في النظر في الخيارات المتعلقة بالاشتراكات المقررة، بما في ذلك صندوق بناء السلام، الذي حققنا فيه إنجازا كبيرا من خلال قرار العام الماضي (قرار الجمعية العامة 78/257) لدعم صندوق بناء السلام بمبلغ 50 مليون دولار من الاشتراكات المقررة. ويسعدنا أننا على وشك الانتهاء من التحديث ذي الصلة لاختصاصات صندوق بناء السلام لضمان التنفيذ السلس لهذا القرار التاريخي.

سادسا، من المهم تعزيز الترابط بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام بطريقة تسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة وتعزز نظم السلام والأمن والتنمية.

سابعا، من المهم تعزيز دور الشباب والنساء في جهود بناء السلام وما بعد النزاع. وينبغي ترجمة تمكين المرأة وإدماج الشباب في مختلف المجالات إلى سياسات تنفيذية للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وأخيرا، في ذلك السياق، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن احترام سيادة القانون وممارسة حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي لا غنى عنهما في حفظ وتعزيز السلم والأمن من جميع الجوانب، لأنهما سيسهمان في ضمان شرعية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سيراليون على عقد هذه الجلسة، وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على آرائهم.

تأتي هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بينما نستعد لاستعراض العام المقبل لهيكل بناء السلام. إن الواقع الوحشي للنزاع يحصد المزيد من الأرواح أكثر من أي وقت مضى، مع ارتفاع عدد الوفيات بين المدنيين بنسبة 70 في المائة في عام 2023، وهو

أعلى عدد من الوفيات المرتبطة بالنزاع منذ ثلاثة عقود. في الوقت الذي أصبح فيه السلام بعيد المنال، علينا أن نسأل أنفسنا: هل منحنا السلام فرصة حقيقية؟ هل فعلنا ما يكفي للاستثمار في السلام؟ وهل النظام المتعدد الأطراف لا يزال قادرا على تحقيق الغرض المنشود منه؟ وينبغي أن ترشدنا هذه الأسئلة في سعينا لتحسين هيكل بناء السلام، وهيكل لا يمنع انتكاس النزاعات فحسب، بل يرسي أيضًا أسس السلام والتنمية المستدامة، وهو هيكل يقوم على الشراكة والتضامن والكرامة الإنسانية والمنع والمصالحة. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن يكون بناء السلام نابعاً من الداخل. الملكية الوطنية هي حجر الأساس لأي استراتيجية ناجحة لبناء السلام. كما أنها تسمح للجهات الفاعلة الوطنية المعنية باتباع نهج كلي في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويشمل ذلك استراتيجيات من منع نشوب النزاعات إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. كما يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في دعم البلدان من خلال تعزيز الشراكة وتوفير الموارد والخبرات.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي للحفاظ على السلام، يمكن أن يسترشد آخرون بالدروس المستفادة بشق الأنفس في إحدى المناطق. ولذلك فإننا نرحب بالحوار الإقليمي في إطار التحضير لاستعراض هيكل بناء السلام حتى نتمكن من الاستفادة من إمكانات المنظمات الإقليمية في تشكيل السلام، بما في ذلك باعتبارها أول المستجيبين في تقديم الدعم للسلام وأداة لمنع انتكاس النزاعات. في منطقتنا، تملك رابطة أمم جنوب شرق آسيا ثروة من الخبرات التي يمكنها مشاطرتها.

ثالثاً، وفيما يتعلق بإطلاق إمكانات الشراكات التعاونية فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين، فإن نجاح جهود بناء السلام يتطلب تضافر الجهود بين جميع وكالات الأمم المتحدة، مدعومة بشراكة قوية مع المؤسسات المالية الدولية لتوفير التمويل والدعم اللازمين. ويجب أن تكون لجنة بناء السلام موجهة بشكل فعال لتعزيز اتساق الإجراءات. ومن شأن ذلك ضمان إسهام جميع جهود بناء السلام في تنمية البلد على المدى الطويل وكسر حلقة النزاع.

إن وجود هيكل قوي لبناء السلام سيسهم في تعزيز النظام المتعدد الأطراف ككل، ولا سيما في تحقيق السلام والتنمية في جميع البلدان، على النحو المبين في الخطة الجديدة للسلام. ونؤكد التزام إندونيسيا بهذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة غوتش (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر سيراليون على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب.

لقد تطور بناء السلام ليصبح ركيزة أساسية لمنع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع. ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز إدماج بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة من خلال النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. لقد كان للتقرير المعنون ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982) دور أساسي في ترسيخ بناء السلام باعتباره عنصراً محورياً لدور الأمم المتحدة مستقبلا في ضمان السلام والاستقرار العالميين.

ومن الواضح أن الملكية الوطنية والشراكات القوية خارج نطاق الأمم المتحدة أمران حاسمان لتحقيق النجاح والاستدامة. فلا يمكن لأي منظمة التصدي بمفردها بفعالية للتحديات المستمرة. لذلك، فإن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أمر لا غنى عنه.

إن جزء كبير من جدول أعمال المجلس مكرس للتصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. وقد سرنا أن نلاحظ تعميق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي حالة ليبيا، يبقى هدفنا الأساسي هو تحقيق حل سياسي مستدام مع الحفاظ على استقرار البلد وسلامة أراضيه ووحدته. ولتحقيق هذه الغاية، نشجع الأطراف الليبية المعنية على المشاركة في حوار رصين وبنّاء بين الشرق والغرب. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي متحداً ويدعم هذا الجهد.

لا تزال الحالة المستمرة في غزة تشكل مصدر قلق بالغ. لا تزال هذه الأزمة الإنسانية التي يعجز اللسان عن وصفها في تصاعد، مخلفة عواقب مدمرة على المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وتؤكد دوامة العنف على الحاجة الملحة لوقف فوري لإطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي قائم على رؤية الدولتين. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لتحقيق سلام مستدام وعادل في المنطقة.

تجد الجماعات والكيانات الإرهابية مرتعا في مناطق النزاع. وهي من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات، حيث تستخدم تلك المناطق لتجنيد وتدريب الأعضاء والحصول على الأسلحة وتمويل أنشطتها. إن الرقابة الفعالة على نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتقليل خطر تحويلها إلى الجماعات الإرهابية أمران حاسمان لمنع نشوب النزاعات. وبوصفها الجهة الأولى للاستجابة، تقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية في هذا الشأن. إن ما حدث في الآونة الأخيرة من تقويض للأطر الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، مقترنا بالنزاعات الجارية في مختلف المناطق، يهيء بيئة مواتية لمحاولات المنظمات الإرهابية حيازة أسلحة تقليدية وأكثر تطوراً.

حين نتناول موضوع نزع النزاعات والحفاظ على السلام، ينبغي عدم إغفال الأسباب الجذرية للنزاعات، التي تتمثل عادة في الفقر وعدم المساواة والتمييز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتزايد في بعض المناطق اتجاهات مقلقة للعنصرية وخطاب الكراهية، لا سيما على أساس العرق والدين. وبالنظر إلى أن العديد من النزاعات تدور في الجوار الأوسع لتركيا، فإن حل النزاعات بالطرق السلمية والوساطة من أولويات السياسة الخارجية التركية. وتواصل تركيا، بصفتها الرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء الوساطة، المشاركة بنشاط في جهود الوساطة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وعلاوة على ذلك، فإن تركيا عضو في مجموعة الأصدقاء المعنية بالحفاظ على السلام، مما يؤكد إيماننا بأن إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين هو أساس المنع. كما ندعم الجهود المبذولة لتزويد هيكل بناء السلام بالموارد المالية الكافية. وقد حقق صندوق بناء السلام نتائج مهمة ولا يزال يضطلع بدور تحفيزي مهم.

نحن اليوم بحاجة إلى تعددية أطراف تتسم بالانفتاح والتفاعل البنّاء والأفكار الجديدة ووجهات النظر المتنوعة التي يمكن أن تنتج حلولاً ملموسة. وفي هذا السياق نرحب بدعوة الأمين العام للعمل على وضع خطة جديدة للسلام. ونعتقد أن توصياته، بما في ذلك إعادة بناء الثقة فيما بين الدول، واستخدام أدوات التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال الاستخدام المبتكر للأدوات المتعددة الأطراف، تستحق اهتماماً خاصاً. كما نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل كفرصة لرأب صدع ما تآكل من ثقة وتجديد التزامنا بتعددية الأطراف.

في الختام، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى إظهار التضامن والإرادة السياسية حتى نتمكن من العمل بفعالية للحفاظ على السلام وإيجاد عالم تسلم فيه الأجيال القادمة من ويلات الحرب. وتركيا، باعتبارها مساهماً قديماً في بناء السلام، على استعداد لمواصلة القيام بدورها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بريترهوفر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لسيراليون على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

قالها الأمين العام بوضوح شديد في خطته الجديدة للسلام: يجب أن نزيد من استثمارنا في الوقاية. وكما أشار الأمين العام عن حق، فإن الوقاية تنقذ الأرواح وتحمي مكاسب التنمية. وتؤيد النمسا ذلك تماما. والاستثمار في الوقاية وبناء السلام مسؤولية وواجب مشتركان يجب علينا جميعا الالتزام بهما. وكوسيلة للإسهام في الوقاية وبناء السلام، أنشأت وزارة الخارجية النمساوية مرفقا للوساطة قبل أربع سنوات ونفذت مشاريع وساطة دولية مختلفة تحت هذه المظلة. وحجر الزاوية في نهجنا للوقاية ذو أربعة جوانب، هي استيعاب الجميع والحلول المصممة خصيصا والتآزر والشراكات.

أولاً، تدعو النمسا إلى اتباع نهج أكثر شمولاً في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، استناداً إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل كامل وفعال. ويتعلق منع نشوب النزاعات ببناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع، وهي حجر الأساس للسلام المستدام. وهذا يعني إحلال السلام من خلال مجتمعات منفتحة لا تشجع المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء والشباب فحسب، ولكن تكفلها أيضا. وهذا الأمر منصوص عليه في القرارين التاريخيين المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن 1325 (2000)، والشباب والسلام والأمن 2250 (2015) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. وقد زادت النمسا تمويلها متعدد السنوات لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني من 5 ملايين يورو إلى 9,7 مليون يورو حتى عام 2025. كما نشيد بالمشاركة الفعالة لمستشاري السلام والتنمية. وبالمثل، تعتقد النمسا أن الفعالية الحقيقية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام يجب أن تكون متجذرة في التدخلات الوطنية والمحلية والمجتمعية. والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، التي تدعمها آليات مثل صندوق بناء السلام، أمر ضروري.

ثانيًا، إن الوقاية تهمنا جميعًا. وكما أن حقوق الإنسان عالمية، فإنه يتعين على جميع البلدان القيام بدورها لإقامة مجتمعات مسالمة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يشدد "الميثاق من أجل المستقبل" على دور لجنة بناء السلام وأن يعززه، مع تسليط الضوء على عالمية الوقاية وأهمية الاستراتيجيات الوقائية الوطنية.

ثالثًا، في إطار معالجة النزاعات المعقدة الراهنة، يجب أن نُسلم بأنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع السيناريوهات. ويجب أن نعتمد نهجا كليا في بناء السلام، مع الاعتراف بصلاته بمسائل مثل تغير المناخ وغياب سيادة القانون والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية. وعلى هذا النحو، يتعين أن نعالج الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والصلة بين المناخ والأمن إذا أردنا منع نشوب النزاعات وبناء السلام بفعالية. ولهذا السبب، انضمت النمسا مؤخراً إلى آلية الأمن المناخي. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يعمل بشكل أفضل في دمج الأمن المناخي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان في مسار عمله وقراراته. ومن ثم، فإن الاتساق على نطاق المنظومة أمر بالغ الأهمية. ويجب على مجلس الأمن أن يعزز صلاته مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا تعميق تعاوننا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس حقوق الإنسان بشأن القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. ونأمل أن تُعالج هذه النقاط في الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام في عام 2025.

يتطلب منع نشوب النزاعات وبناء السلام شراكات قوية. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز التعاون بشكل أقوى مع المنظمات الإقليمية لإعداد استراتيجيات وقائية إقليمية وشاملة بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نأمل أن تكثف الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية شراكاتها في المستقبل. وينبغي أن يكون "الميثاق من أجل المستقبل" بمثابة منبر رئيسي لتحديد استراتيجيات ملموسة ومبتكرة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك من خلال اجتماع سنوي مع المنظمات الإقليمية يُعقد بدعوة من الأمين العام.

ختاما، أود أن أؤكد أن النمسا ستظل داعماً قوياً لتكثيف جهودنا في مجال منع نشوب النزاعات وتعزيز نزع السلاح وتنظيم التسلح بشكل فعال وإقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد. وبحكم ترشيحنا لعضوية مجلس الأمن للفترة من 2027 إلى 2028، سنعزز جهودنا في العمل مع الشركاء من أجل تحقيق السلام والازدهار للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/15.